جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي

الشعبة : علوم اقتصادية التخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

اثر تمويل البنوك الاجنبية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

دراسة حالة : بنك سوسيتي جينرال الجزائر – مستغانم -

مقدمة من طرف الطالب :

✓ حريق عبد الكريم فيصل

اعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	ودان بوعبدالله.	استاذ التعليم العالي.	جامعة مستغانم.
مقررا	مخفي أمين .	استاذ التعليم العالي .	جامعة مستغانم .
مناقشا	بكريتي بومدين .	استاذ محاضر أ .	جامعة مستغانم .

السنة الجامعية : 2022/2021

التشكر ات

الحمد لله و الشكر كما يسعى لجلال وجهك و عظيم سلطانك

لك الحمد ربي حتى ترضى و لك الحمد اذا رضيت و لك الحمد بعد الرضى

اتقدم بخالص الشكر و العرفان **للأستاذ مخفي امين** الذي

دخر جهدا في مساعدتي و تقديم كل

التوجيهات الازمة لإنجاز هذه الدراسة.

شكرا لمن علمني حرفا. و امسك بيدي و كان خير معلم . ..

شكرا لكل من اهداني من وقته . و رفعني درجة بكلمة .

و اقدم الشكر لكل من شجعني و لو بكلمة و كل من مد لي يد المساعدة

من قريب او بعيد .....

اهـــــــــــــــــــــــــــــــداء

نحمد الله حمدا يليق بجمال وجهه و عظيم سلطانه

اله لا يسعني في هذا المقام الا ان اهدى ثمرة جهدي

هدا الى :

من قال فيهما الرحمان " و بالوالدين احسانا "

ريحانة الدنيا و نور عيني الى التي تعبت و قاست الكثير

من

اجلي و علمتني ان الحياة كفاح ووراء كل تعب نجاح

الى من رضت بالقليل لتصنع منه الكثير لأمي الغالية .

الى والدي العزيز و ادام لله في عمره و صحته .

الى كل اخواتي

الى كل الاساتذة في كل المراحل، الى كل من تسهم

قلمي و لم

ينسهم قلبي الى زملاء الدفعة

فهرس المحتوى

العنوان	الصفحة
الشكر	
اهداء	
قائمة الجداول و الاشكال	
مقدمة	01
الفصل الاول : المؤسسة البنكية و أهم وظائفها	05
المبحث الأول : التعريف بالبنك و أهم تصنيفات البنوك	07
المطلب الأول :التعريف بالبنك	07
المطلب الثاني : تصنيفات البنوك .	08
المبحث الثاني :وظائف البنك	10
المطلب الأول :الوساطة المالية	11
المطلب الثاني :جمع الودائع	12
المبحث الثالث : البنوك الاجنبية في الجزائر	15
المطلب الاول : نشأة و تطور البنوك الاجنبية في الجزائر	15
المطلب الثاني : خصائص البنوك الاجنبية و اهدافها	20
الفصل الثاني : مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	26
المبحث الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
المطلب الأول:المفهوم القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
المطلب الثاني :المفهوم الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	33
المبحث الثاني:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها	39
المطلب الأول :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	39
المطلب الثاني :أهم المشاكل التي تواجهها	41
المطلب الثالث :أهمية التمويل وأنواعه	45
الفصل الثالث : البنوك الاجنبية التجارية و علاقتها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	51
المبحث الاول : :مفاهيم التمويل	53
المطلب الأول : ماهية التمويل وخصائصه	53
المطلب الثاني :مصادر التمويل وأهميته وخطوات تمويل المشروع الاستثماري	54
المبحث الثاني : وظيفة البنوك الأجنبية في التمويل	59

المطلب الأول : تمويل البنوك الاجنبية	59
المطلب الثاني :التقنيات الحديثة للبنوك الاجنبية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	61
المطلب الثالث : استراتيجية البنوك الأجنبية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	63
الفصل الرابع : دراسة ميدانية	66
المبحث الأول : عموميات حول بنك سوسيتي جينيرال الجزائر	68
المطلب الأول : مفاهيم لبنك سوسيتي جينيرال الجزائر	68
المطلب الثاني :خدمات ومنتجات وبعض أرقام لنشاطات بنك سوسيتي جينيرال الجزائر	72
المبحث الثاني : مساهمة بنك سوسيتي جينيرال الجزائرفي تمويل عملية الاستثمار في الجزائر	78
المطلب الأول : الودائع والقروض الممنوحة Crédits et Dépôts من طرف سوسيتي جينيرال الجزائر	78
خاتمة	80
ملخص	83
قائمة المصادر و المراجع	85

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1)	الهيكل التنظيمي لسوسيتي جينيرال الجزائر	71

مقدمة

مقدمة

يزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات دول العالم، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية، وتختلف أهمية الدور الذي يكن أن تلعبه هذه الصناعات في عملية التنمية الصناعية من دولة إلى أخرى، ومن فترة إلى أخرى تبعا لمستوى التطور الذي وصلته كل دولة، وتبعا للخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها وموقف الحكومات اتجاه هذه الصناعات فالمكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية تختلف اختلافا كبيرا بين الدول المتقدمة صناعيا والدول الأخرى الأقل تقدما.

أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما يزال دون المستوى المطلوب منه، كما أنه في حاجة إلى إصلاحات جذرية، ولهذا فقدت أولت الجزائر اهتماما بالغا بالنظام المصرفي لكونه أداة تمويل فعالة، حيث قامت بإنشاء بنوك لتمويل مثل هذه المشاريع بمختلف أنواعها.

بالرغم من تلك الأهمية المسجلة على مستوى اقتصاديات الدول الرائدة في ميدان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تعاني من العديد من الصعوبات وخاصة في بداية تأسيسها، وتحول إمكانية نموها وتطورها واستمرارها حيث يظهر ضمن أهم تلك الصعوبات مشكل التمويل الذي أصبح يمثل أهم تلك العقبات في ظل القصور المسجل عل مستوى الموارد المالية الذاتية لتلك المؤسسات وهو ما يجعل من المصادر التمويلية الخارجية كالقروض المصرفية وجهة الكثير من أصحاب تلك المؤسسات للحصول على التمويل الكافي لتجسيد مشاريعهم.

ومع زيادة عولمة مصادر التمويل وظهور المنافسة بين المؤسسات المالية، أصبحت البنوك التجارية تبحث بكل الوسائل عن عملاء جدد لضمان ديمومتها واستمرارها، وزيادة ربحيتها في ظل هذه التحولات المتجددة .

إشكالية الدراسة

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية

- ما هو اثر تمويل البنوك الاجنبية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية التالية

1- هل تؤدي البنوك الاجنبية دورا رياديا في تفعيل حركة الأنشطة الاقتصادية؟
2- هل تساهم البنوك الاجنبية في منح القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي العديد من القطاعات بالقدر الكافي؟
3-هل يسهل بنك سوسيتي جينيرال الجزائر وكالة مستغانم حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض ضرورة توفير الضمانات الكافية للبنوك؟

الفرضيات

للإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية

1- تؤدي البنوك الاجنبية دورا رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية. ،
2-تساهم البنوك الاجنبية في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي العديد من القطاعات بالقدر الكافي.،
3- يسهل بنك سوسيتي جينيرال الجزائر وكالة مستغانم حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض من خلال توفير الضمانات الكافية للبنوك .

أهداف الدراسة

- ✓ التعرف على البنوك الاجنبية وأهم أنواعها .،
- ✓ عرض الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة الوقوف على أهم مصادرها التي تجعل من هذه المؤسسات قطاعا بذاته.،
- ✓ التعرف على طرق التمويل المعتمدة لدى البنوك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهمية الدراسة

- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى اقتصاديات الدول . ،
- العدد الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترفض البنوك منحها القروض اللازمة لها .،
- اقتراح عدة مقترحات على ضوء النتائج التي ستعرج عليها الدراسة، والتي من شأنها أن تسمح بتفعيل علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك الاجنبية .

أسباب اختيار الموضوع

جاء إختيارنا للموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية

الأسباب الذاتية : تتمثل في الاهتمام الشخصي بالموضوع، وعلاقته بالتخصص بالإضافة إلى السعي وراء الاستفادة من الإطار النظري وواقعه العملي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الأسباب الموضوعية : يمكن حصرها فيما يلي

- جذب انتباه مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة الى أهمية الاهتمام وتسليط الضوء على هذا النوع من المؤسسات لما لها من أهمية بالغة . ،
- إشكالية التمويل التي تعتبر أحد اهم العقبات التي تقف امام انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.،
- إبراز مدى فاعلية بنك سوسيتي جينيرال الجزائر وكالة مستغانم في ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما لها من ايجابيات على النشاط الاقتصادي .

صعوبات الدراسة

من بين المشاكل والصعوبات التي تعرضنا لها أثناء إنجاز هذا البحث

- صعوبة الحصول على المعلومات من طرف بنك سوسيتي جينيرال الجزائر وكالة مستغانم نظرا لسرية الملفات والمعلومات عن الزبائن والتي قيل لنا أنها من أسرار المهنة.

هيكل الدراسة

بغرض الاجابة على الإشكالية والتأكد من صحة الفرضيات السابقة قمنا بتقسيم البحث الى ثلاث فصول حيث يتناول في

- **الفصل الأول :المؤسسة البنكية و أهم وظائفها .. ،**
- **الفصل الثاني : مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ،**
- **الفصل الثالث : ماهية البنوك الاجنبية التجارية و علاقتها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . ،**
- **الفصل الرابع : دراسة ميدانية.**

الفصل الاول : المؤسسة البنكية و أهم وظائفها

تمهيد

للبنوك أهمية كبيرة في الاقتصاد حيث تمثل المصدر الأساسي لتمويله و القناة الرئيسية لتداول الكتلة النقدية ، فالبنك من خلال قيامه بدور الوساطة المالية يوفق بين رغبات أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي ، وهذا من خلال جمع الودائع و منحها في شكل قروض. و نحن من خلال هذا الفصل سوف نحاول إرساء بعض المفاهيم المتعلقة بقطاع البنوك ، إذ سوف نتطرق إلى تعريف البنك و أهم تصنيفات البنوك، كما سوف نشير لأهم وظائف البنك و التي أهمها منح القروض هذه الأخيرة التي يمكن تصنيفها لعدة أنواع و حسب عدة معايير. لنشير في الأخير إلى البنوك الاجنبية في الجزائر .

المبحث الأول : التعريف بالبنك و أهم تصنيفات البنوك

لقد تطور النشاط الاقتصادي و تعددت أطرافه و اتسعت أفاقه فبينما كانت عمليات التبادل تتم بين مجموعة من الأفراد أو المجموعات التي تعرف بعضها البعض وبالتالي يسهل بينها التبادل . و مع تزايد وتيرة هذا النشاط أصبح المنتجين في حاجة أكثر للتمويل فكان بإمكانهم اللجوء المباشر إلى أفراد آخرين على معرفة بهم .

لكن مع اتساع هذا النشاط حتى أصبح يتجاوز حدود الدول بل حتى القارات أصبح من الصعب اللجوء إلى التمويل المباشر من طرف أشخاص أو مجموعات مما استدعى بالضرورة ظهور أطراف جديدة تضمن جمع الأموال و إعادة توزيعها أي أنها تمثل حلقة ربط بين أصحاب الحجز المالي و أصحاب الفائض المالي من خلال الوساطة المالية وهذه الأطراف تتمثل أساسا في البنوك التي هي محل دراستنا.

المطلب الأول :التعريف بالبنك

التعريف بالبنك

هو مؤسسة مفوضة بسلطة القانون لضمان عملية جمع رؤوس الأموال من الجماهير (أفراد، مؤسسات) و إعادة إقراضها . من خلال وضعها تحت تصرف الزبائن وتسييرها من خلال وسائل الدفع .

أو كتعريف آخر

- **البنك :** هو هيئة مختصة في خلق و تداول النقود . فهي تجمع مدخرات الزبائن والتي تكون في شكل ودائع، تمنح القروض، و تضمن وسائل الدفع (مثل دفتر الشيكات، البطاقات) فبالإضافة لعرضها للخدمات المالية فهي تضمن للدولة متابعة العمليات المالية والتصدي لجميع العمليات المالية غير الرسمية .
و من خلال هذين التعريفين و غيرهما يمكن أن نستخلص التعريف التالي [1]:

البنك : هو مؤسسة مالية نقدية رسمية وظيفتها جمع الودائع و منح القروض و تسهيل وسائل الدفع .حيث تلعب دورا هاما في الوساطة المالية .

[1] - الطاهر لطرش : تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، 2000 ، ص 11.

و إن مجموع البنوك لنفس المنطقة النقدية يشكل النظام البنكي و الذي يسير من طرف بنك مختص هو البنك المركزي و الذي مهمته مراقبة البنوك و ضمان إصدار الأوراق النقدية و التعريف بالسياسة النقدية . و هناك عدة أنواع من هذه البنوك منها : بنوك الودائع، بنوك الأعمال، البنوك المختصة، بنوك عامة . . .

المطلب الثاني : تصنيفات البنوك .

يمكن أن نصنف البنوك حسب عدة معايير سواء حسب الوظيفة أو حسب طبيعة القروض الممنوحة أو حسب الملكية ...لكن في الغالب نجد تصنيفين هما الأكثر استخداما حيث تقسم البنوك إلى بنك مركزي الذي يترأس الغطاء النقدي و بنوك تجارية التي بدورها تصنف إلى عدة أنواع .

1-البنك المركزي : هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول . و هو الذي يترأس النظام النقدي . و لذلك يشرف على التسيير النقدي و يتحكم في البنوك العاملة في الاقتصاد . ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك و بنك الحكومة، حيث يعودون إليه عندما يحتاجون للسيولة، فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين و التشريعات السائدة . لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للاقتراض [1].

كما يمكن للبنك المركزي أن يلعب دورا مهما فيما يخص تحديد أسعار الفائدة، سعر العملة، من خلال تدخله في سعر الصرف و دعم العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية عند الضرورة، وضع السياسات الاقتصادية سواء للتشجيع على الادخار أو الاستهلاك للمحافظة على معدل النمو الاقتصادي و كذا معدل التضخم . . .

2-البنوك التجارية : و هي مجموعة البنوك التي تعمل تحت سلطة البنك المركزي و هي بدورها تصنف إلى عدة بنوك :

2-1- بنوك الودائع (الائتمان)

تعمل في الغالب مع زبائنها من الحرفيين و التجار و مؤسسات حيث تتلقى الودائع، تمنح القروض . و في معظم الأحيان يكون زبائنها أساسا التجار و الحرفيين أو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمنح في الغالب قروض قصيرة الأجل، و تعتمد أساسا على ودائع المودعين.

[1] - شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996 ، ص 29.

2-2- بنوك الأعمال

هي بنوك ذات طبيعة خاصة (ليس لها جمهور داخل و خارج) و تقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل و إدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها و الاشتراك في رأسمالها، أو الاستحواذ عليها، إنها تعمل في سوق رأس المال (في حين تتعامل البنوك الأخرى في سوق النقد أساسا) إذن يعتبر أهم عملياتها من المؤسسات المتوسطة والكبيرة .

2-3- بنوك الاستثمار

أو ما يعرف ببنوك الائتمان المتوسط و طويل الأجل و تكون في الغالب عملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت (عقار، مصنع . . .) و قد تنشط على مستوى أسواق المال حيث تتكفل بالعمليات المالية كإصدار القروض، اكتتاب الأسهم، الدخول إلى البورصة. لذلك فهي تحتاج لرأس مال كبير جدا الذي تعتمد عليه في منح القروض مثل الودائع طويلة الأجل . و كذا الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ (السندات) و المنح الحكومية [1] .

2-4- البنوك المختصة

و هذه البنوك نجدها تنشط في تمويل قطاع معين أي تتخصص في منح قروض معينة ومن هذه البنوك نجد :

- بنوك متخصصة في منح قروض الاستهلاك . ،
- بنوك متخصصة في منح القروض العقارية . ،
- بنوك متخصصة في القروض الايجارية للمؤسسات . ،
- بنوك متخصصة في تمويل نشاط اقتصادي (بنوك فلاحية . . .) .

و قد نجد نفس البنك ينشط في عدة تخصصات.

[1] - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 25.

2 - 5- بنوك التوفير و الادخار

و هذه البنوك وظيفتها جمع الودائع من المدخرين و التي غالبا ما تكون لآجال محددة و تأخذ شكل دفتر الادخار . لتعيد هذه البنوك بدورها إقراض هذه الودائع لآجال مختلفة، و هذا كله طبعا مقابل معدلات فائدة محددة مسبقا.

كان هذا عن تعريف البنك و أهم تصنيفاته .و من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن البنك يقوم بالوساطة المالية و التي تشتمل على عدة وظائف تمثل و وظائف البنك.

المبحث الثاني :وظائف البنك

لقد اتفقت جميع التعاريف على أن البنك هو المؤسسة المالية التي تجمع الودائع من عملائها لتمنحها في شكل قروض مقابل معدل فائدة . و من خلال هذه العملية فهي تساهم في خلق نقود جديدة هي" نقود الودائع " و من هذا التعريف الأخير يمكن استخلاص وظائف البنك الأساسية من خلال دوره في الوساطة المالية و جمع الودائع ومنح القروض و خلق النقود .

المطلب الأول :الوساطة المالية

مع اتساع النشاط الاقتصادي و تشعب أطرافه ظهرت هناك حاجة دائمة ومستمرة إلى تداول الأموال بمبالغ تختلف حسب طبيعة الأعمال و حجمها . و بالتالي تزايد الحاجة إلى التمويل (لأصحاب العجز المالي) فيما نجد في المقابل بعض الأفراد و العائلات تتقاضى رواتب شهرية تنفق جزءا منها و تحتفظ بالجزء المتبقي إما احتياطيا للمستقبل وإما أملا في الاستفادة من الفرص التي يمنحها السوق .و ما بين أصحاب هذا الفائض المالي و أصحاب العجز المالي قد تنشأ إما علاقة مباشرة تعرف ب "التمويل المباشر " وإما عن طريق تدخل طرف ثالث يلعب دور الوسيط بين أصحاب [1].

العجز المالي والفائض المالي و هذا ما يعرف ب "الوساطة المالية " . و قد ظهرت هذه الأخيرة نتيجة للصعوبات التي قد تنجم عن العلاقة المباشرة بين الطرفين .

1- طبيعة الوساطة المالية

قبل إعطاء تعريف للوساطة المالية لا بد من تحديد الأطراف الأساسية للوساطة المالية و هما طرفين أساسيين :

أصحاب الفائض المالي : هم الأطراف الذين تفوق مداخيلهم مجموع نفقاتهم و بالتالي يبحثون عن أفضل التوظيفات لفوائضهم .أي هم الذين يملكون القدرة على التمويل .

أصحاب العجز المالي : هؤلاء على عكس الطرف الأول، حيث تفوق نفقاتهم مجموع مداخيلهم ممل يضطرهم إلى البحث عن الأموال لتغطية عجزهم فهم الطرف الذي له الحاجة إلى التمويل .

[1] - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 25.

2- مفهوم الوساطة المالية

هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين و المقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المال إلى أصحاب العجز المالي . من خلال تعبئة الادخار (الفوائض المالية) من الأفراد و المؤسسات، و منحها على شكل قروض لأصحاب العجز المالي . و تعتبر الوساطة المالية من أهم الوظائف البنكية فهي بالإضافة إلى تسهيل الجمع بين طرفين متناقضين من حيث السيولة و الربحية و المخاطر تعتبر صانعة للتمويل، والوساطة المالية لها أهمية كبيرة بالنسبة لجميع أطراف العلاقة[1] .

المطلب الثاني :جمع الودائع

يعتبر جمع الودائع أحد أهم وظائف البنك . و الودائع تمثل الجزء الفائض من مداخيل بعض العائلات و المؤسسات و المحتفظ بها في البنك (أو عند وسيط مالي آخر) و قد تكون لفترات طويلة أو متوسطة أو قصيرة . و تمثل الودائع أهم مورد مالي للبنك (الوسيط المالي) الذي بدوره يحولها إلى قروض للتمويل .

1- تعريف الودائع

تعرف الوديعة على أنها كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف و تتجسد هذه الودائع في غالب الأحيان في شكل نقود قانونية، على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحيانا أشكالا أخرى (الذهب مثلا . . .) .

من خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج أولا أن العامل الزمني في الوديعة مهم للغاية حيث أن مدة الإيداع التي تمتد من لحظة الإيداع إلى لحظة السحب مهمة حيث تحدد لنا مردودية الوديعة (بالنسبة للمودع) من جهة، كما أن مدة الإيداع مهمة بالنسبة للبنك من خلال تقدير مدى التوظيفات اللازمة لهذه الأموال .
و ثاني استنتاج هو أن الوديعة ليست نقلا للملكية لأن الوديعة دائما هي ملك لصاحبها، تخلى عن التصرف فيها لمدة مؤقتة [2] .

[1] - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 28.

[2] - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 25.

2- أنواع الودائع

تختلف أنواع الودائع حسب اختلاف أهداف المودعين (الغرض من الوديعة) فهناك الودائع التي توضع في البنك لمجرد الاحتفاظ بها و هناك الودائع التي يهدف أصحابها إلى تحقيق عوائد من وراءها . و من هنا يمكن أن نذكر أربعة أنواع رئيسية للودائع و هي :

2-1- الودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية

و تتميز هذه الودائع بكونها دائما تحت تصرف أصحابها لذا سميت (الودائع تحت الطلب) . فيمكن لهم سحب جزء منها أو كلها متى شاءوا . و دون إشعار مسبق . لذا يجب على البنك أن يسهل عملية السحب .

و دون شروط أو حجج تعرقل المودعين في استعمال هذه الودائع .و في المقابل لا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الاستفادة من الفائدة نظرا للطبيعة الجارية لهذه الوديعة . فكثير من القوانين تمنع إعطاء فوائد على هذا النوع من الودائع .هذا مما يسمح للبنك بالتوسع في عمليات القرض .

2- 2- الودائع لأجل

و هذا النوع من الودائع يضعها أصحابها في البنك لفترة معينة و لا يمكن لهم سحبها إلا بعد انقضاء الفترة المحدودة المتفق عليها مسبقا حيث يبلغ المودع البنك مسبقا عن تاريخ السحب .فالوقت عامل مهم في هذا النوع من الودائع، و الودائع لأجل ليست هي الودائع الادخارية لان الودائع لأجل يتم إيداعها لأجل قصير (عكس الودائع الادخارية) فهي من التوظيفات السائلة قصيرة الأجل و التي يحصل صاحبها على عوائد من توظيفها يكون في شكل فائدة (متفق عليها) كما يمكن سحبها في أي وقت مقابل تحمل فائدة سلبية تحسب على أساس المبلغ المسحوب .

2 - 3- الودائع الادخارية

تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية توفير و ادخار حقيقية نظرا لمدة إيداعها في البنوك حيث تكون لآجال طويلة، و لا يمكن لصاحبها أن يسحبها مهما كانت الظروف قبل انقضاء المدة المعينة . و يمكن لأصحاب هذه الودائع الحصول على فوائد (عوائد) معتبرة تعكس الطبيعة الادخارية لهذه الفوائد .

و تعتبر هذه الودائع مكلفة للبنك بالمقارنة بالأنواع الأخرى و هذا نظرا لبقائها بحوزته لفترات طويلة مما يسمح له بمنح قروض ذات أجل طويل .

2- 4- الودائع الائتمانية

يختلف هذا النوع من الودائع عن باقي الودائع الأخرى، بكونها النوع الوحيد الذي لا يكون نتيجة إيداع حقيقي . بل هو ناشئ عن مجرد فتح حسابات ائتمانية و القيام بعمليات الإقراض .فمثلا عند قيام صاحب وديعة بتحديد شيك لفائدة شخص آخر دون أن يسحب هذا الشخص المبلغ فعليا . فان البنك يسجل حساب المسحوب علية مدينا و حساب المستفيد دائنا . و إن هذا التحويل بالنسبة للحسابين يعتبر بالنسبة للبنك وديعة، تسمح له بالتوسع في القرض دون أن يدفع نقودا حقيقية [1].

و يمكن القول أن الودائع الائتمانية تزيد كلما فلت الأموال المسحوبة فعلا من البنك وتنقص مع زيادتها .

[1] - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 25.

المبحث الثالث : البنوك الاجنبية في الجزائر

لقد ساعد قانون النقد و القرض على دفع الاستثمار المباشر للبنوك الاجنبية و المؤسسات المالية في الجزائر، مما ادى الى انفتاح النظام المصرفي على العالم و ازدياد ممثليه ، الامر الذي ساهم في تفعيل دور البنوك الاجنبية في الاقتصاد الجزائري .

و تنقسم البنوك المتواجدة في الجزائر الى بنوك عمومية مثلما اشرنا لها في المبحث الاول من تطور الاقتصاد الجزائري و على راسها البنك الوطني الجزائري هذا من جهة ، و بنوك خاصة وطنية مثل البنك الصناعي و التجاري الجزائري .

اما النوع الثالث من البنوك المتواجدة في الجزائر فهي البنوك الاجنبية و هي محور هذا المبحث و التي سنتطرق لها بالتفصل .

المطلب الاول : مشاة و تطور البنوك الاجنبية في الجزائر

لقد شهدت الساحة المصرفية الجزائرية انفتاحا كبيرا على الاستثمار الاجنبي المباشر و المؤسسات المالية غير المصرفية نتيجة تحرير القطاع المصرفي في بعد اصلاحات سنة 1990.

قبل استعراض البنوك الخاصة العاملة في السوق النقدية الجزائرية ، وجب علينا المرور على اهم ممثلي الجهاز المصرفي الجزائري [1].

اولا : البنوك

1- بنك الجزائر

طبقا لقانون النقد و القرض ل 14 افريل 1990 ، بنك الجزائر او البنك المركزي الجزائر سابقا ، مكلف بإصدار النقود ، و تنظيم تداولها ، مراقبة توزيع القروض للاقتصاد ، تسيير احتياطات الصرف ، منح المساعدات للدولة، بالإضافة لنشاطاته اليومية : اعادة الخصم ، غرف المقاصة ، تسيير السوق النقدية ، تسيير سوق الصرف ، و كذلك منح او الاعتماد من اجل فتح مكاتب تمثيل او انشاء مؤسسات اجنبية .

[1] - بلعبيدي عايدة عبير ، اثر البنوك الاجنبية في تمويل الاقتصاد ، جامعة بسكرة ، 2005 ، ص 206.

5- البنوك الخاصة الاجنبية

5-1- سيتي بنك الجزائر CITE BANK ALGERIA

هو بنك تجاري امريكي يقدم خدمات مالية مباشرة ماستر كارد ، ايداعات مالية ، و حسابات الشيكات المجانية بطريقة سهلة و مريحة ، منح له الاعتماد بالجزائر في ماي 1998 بموجب القرار رقم 98 / 02 ، كصفة فرع للبنك الاجنبي سيتي بنك المتواجد بنيويورك بالولايات المتحدة الامريكية برأسمال قدره 500.000.000 دج ، و تميز سيتي بنك بالمحافظة منذ ثلاثة عقود بارتباطات ضيقة مع المؤسسات الوطنية للبترول و الغاز (سوناطراك ، سونلغاز) و لقد تميزت العلاقات خصوصا مع الشركات الخاصة التي تعمل في القطاعات المتشابهة .

5-2- المؤسسة العربية المصرفية الجزائر abc

المؤسسة العربية المصرفية و مقرها البحرين ، لها فروع في اكثر من 21 دولة في كل من دول الخليج و دول شمال افريقيا والشرق الاوسط ، اروبا ، و كذا امريكا و اسيا ، انشئت عام 1980 ، و هي مدرجة في بورصة البحرين . اما المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر المعروفة باسم البنك - abc الجزائر ، و يعد اول مصرف دولي خاص مرخص بموجب القانون الجزائري في ضوء القرار الرسمي الصادر من قبل مجلس العملات و الاعتمادات المالية التابع للبنك المركزي الجزائري في شهر سبتمبر 1998[1].

5-3- ناتكسيس الجزائر natexis d'algerie

منح الاعتماد له بموجب القرار 01/99 المؤرخ في 27 اكتوبر1999 ، كشركة ذات اسهم ذات صفة البنك برأسمال اجتماعي قدره 500.000.000 دج ، و لقد تأسست مجموعة ناتكسيس للبنوك الشعبية بالاتحاد الحديث العهد لكل من القرض الوطني و البنك الفرنسي للتجارة الخارجية ، و ينقسم رأسمالها الى 80 %

للمؤسسة الام في باريس و 20 % للشركة المصرفية الفرنسية الدولية ، و يعتبر نشاط البنك موجه خاصة الى المؤسسات الجزائرية حيث بلغ عملاء هذا البنك في سنة 2003 ، حوالي 30 عميل فرنسي و 220 شركة جزائرية في محفظتها ، و تتدخل ناتكسيس الجزائر في تمويل الواردات و الصادرات ، استشارات في التصدير و الاستيراد ، تنظيم و تسير المؤسسات .

[1] - زقرير عادل ، تحديث الجهاز المصرفي العربي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2007 ، ص 134.

5-4- سوسيتي جنرال الجزائر SOCIETE GENERALE D'ALGERIE

تعتبر سوسيتي جنرال واحدة من اكبر الشركات المالية في اروبا و العالم من خلال النشاطات التي يمارسها في انحاء مختلفة من العالم ، مقره الرئيسي في غرب العاصمة الفرنسية باريس .7

منح لها الاعتماد بالجزائر بموجب القرار رقم 03/99 المؤرخ في 4 نوفمبر 1999 كشركة ذات صفة البنك برأسمال اجتماعي يقدر ب 500.000.000 دج .

5-5- بنك الريان الجزائري AL – RAYA N

منح له الاعتماد بموجب القرار رقم 200/ 03 ، في 8/ اكتوبر/ 2000 كشركة ذات اسهم ذات صفة البنك ، برأسمال قدره 1.710.000.000.

5-6- البنك العربي AB PLC

العربي س م ع الجزائر بموجب القرار رقم 2001 /02 المؤرخ في 15 اكتوبر 2001 كفرع البنك العربي س م ع عمان الاردن ، و قدرت حصة رأسمال هذا الفرع ب 500.000.000 دج .

5-7- البنك الوطني الباربسي " باريبا " BNP PARIBAS

تأسس هذا البنك في 31 جانفي 2002 ، برأسمال قدره 2.000.000.000 دج يعود هذا الاخير بنسبة 100 % لمجموعة البنك الوطني الباريسي " باريبا " [1].

5-8- ترست بنك الجزائر TBA

منح له الاعتماد بموجب القرار 26/02 و المنشور في الجريدة الرسمية رقم 02 بتاريخ 08 جانفي 2003 كمؤسسة مالية ذات صفة البنك ، برأسمال قدره 750.000.000 دج .

[1] - زقير عادل ، نفس المرجع ، ص 134 .

5-9- ها وسينغ بنك ALGERIA HOUSING BANK FOR TRADE AND FINANCE

يقدر راس المال الاجتماعي لها وسينغ الجزائر ب 2.400.000.000 دج ، اي ما يعادل 46.000.000 دولار كندي ، كما يعود هذا الاخير الى المؤسسة الام ها وسينغ بنك للتجارة و المالية الاردن ، بنسبة 52 % ، مؤسسة الاستثمارات الخارجية العربية بنسبة 10 % ، الصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار بنسبة 10 % ، مؤسسة رأسمال الاستثمار للبحرين بنسبة 9 % ، بعض المستثمرين الجزائريين بنسبة 14 % .

5-10- بنك الخليج الجزائر AGB

منح له الاعتماد في سنة 2003 كشركة ذات اسهم تحمل صفة البنك ، برأسمال قدره 1.000.000.000 دج . و سيتم التطرق بإيجاز لاهم مراحل نشأته و تطوره منذ تأسيسه الى يومنا هذا في الفصل الثالث من المذكرة .

ثانيا : المؤسسة المالية

و هذا الاخير تتفرع الى مؤسسات مالية عامة و اخرى خاصة و سيتم التطرق لكلا النوعين من المؤسسة .

1- يونيون بنك union Bank

ثم اعتمادها بموجب القرار رقم 95 /01 المؤرخ في 7 ماي 1995 كشركة ذات اسهم ذات صفة مؤسسة مالية ، و تم سحب الاعتماد منها في 13 جويلية 2004 [1].

2- شركة اعادة تمويل الرهن SRH

ثم اعتمادها بموجب القرار رقم 98 /01 المؤرخ في 6 افريل 1998 كشركة ذات صفة المؤسسة المالية برأسمال قدره 3.290.000.000 دج .

3- المالية الجزائرية الاوروبية للمساهمة " فينلاب " FINALEP

تأسست بتاريخ 06 افريل كشركة مساهمة ، ذات صفة المؤسسة المالية .

[1] - موسى سعيد ، المالية الدولية ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، 2003 ، ص 177.

4- مونا بنك MOUNA BANK

ثم اعتمادها كمؤسسة مالية بموجب القرار رقم 98 /05 المؤرخ في 8 اوت 1998 كشركة ذات اسهم ، ذات صفة المؤسسة المالية ، برأسمال قدره 260.000.000 دج ، ولقد تم سحب الاعتماد منها في ديسمبر 2005 .

5- البنك الدولي الجزائري AIB

ثم اعتمادها بموجب القرار رقم 2000 /01 المؤرخ في 21 فيفري 2000 كشركة ذات اسهم ، ذات صفة المؤسسة المالية ،برأسمال قدره 100.000.000 دج ، ولقد تم سحب الاعتماد بتاريخ 18 ديسمبر 2005.

6- الشركة الجزائرية لإيجار التجهيزات و المعدات " السلام " SALEM

ثم اعتمادها بموجب القرار رقم 2001 /01 المؤرخ في 09 فيفري 2001 كشركة ذات اسهم ، ذات صفة المؤسسة المالية برأسمال قدره 5.000.000.000 دج .

7- الشركة المالية للاستثمار، المساهمة و التوظيف " سوفينوس " SOFINANCE

ثم اعتمادها بموجب القرار رقم 2001 /01 المؤرخ في 09 فيفري 2001 كشركة ذات اسهم ، ذات صفة المؤسسة المالية برأسمال قدره 5.000.000.000 دج .

8- المؤسسة العربية للإيجار" شركة الايجار" ALC

يتكون رأسمالها من رؤوس اموال جزائرية ، عامة و خاصة رؤوس اموال سعودية ، و كذا مساهمة SFI، تأسست في 20 اوت 2002 كشركة ذات اسهم ، و تعتبر شركة للإيجار[1] .

9- بنك الجزائر للتنمية BAD

تم تأسيس هذه المؤسسة بمقتضى القانون رقم 165/63المؤرخ في 7 ماي 1963 من اجل تمويل الاستثمارات المنتجة .

[1] - موسى سعيد ، نفس المرجع ، ص 177.

ثالثا : مكاتب التمثيل " الارتباط "

لقد حددت التنظيمية رقم 91 /10 المؤرخة في 1991/08/14 و المتعلقة بفتح مكاتب التمثيل للبنوك و المؤسسات المالية الاجنبية ، حيث تخضع هذه العملية الى ترخيص من مجلس النقد و القرض لا يتجاوز الثلاثة سنوات قابل للتجديد ، و تنحصر هذه المكاتب في تدعيم النشاطات المتواجدة للمؤسسة الام و كذا البحث عن علاقات الاعمال بين متعاملين اقتصاديين للبنك او المؤسسة المالية الممثلة ، كما يستثني اي عمل تجاري او بنكي .

و مكاتب التمثيل في الجزائر هي :

- سيتي بنك .
- القرض الليوني .
- البنك التجاري .
- القرض الصناعي اندوسيوز .
- البنك الدولي التونسي .
- البنك العربي البريطاني التجاري .
- اتحاد البنوك العربية و الفرنسية .
- القرض الزراعي [1].

و في الاخير يمكن توضيح النظام المصرفي الجزائري حاليا ، اي البنوك و المؤسسات العامة و الخاصة المالية في نهاية سنة 2008.

المطلب الثاني : خصائص البنوك الاجنبية و اهدافها

اولا : خصائص البنوك الاجنبية

تتميز البنوك الاجنبية بجملة من الخصائص و السمات يمكن ايجازها في :

[1] - ياسر المومني ، اثر البنوك الاجنبية ، دار النشر و التوزيع ، الجزائر ، ص 206 .

1- حجم البنوك الاجنبية

تتميز البنوك الاجنبية عموما بكبر حجمها ، العائد الى :

- كبر حجم راس مالها حجم راس المال .
- كبر حجم النشاط .

2- التكامل

تتمتع البنوك الاجنبية بشبكة فروع منتشرة عبر عدة مناطق في العالم ، كما يوجد نوع من التضامن فيما بينها حفاظا على مصالحها المشتركة في مواجهة السلطات النقدية المحلية [1].

3- الاحتكار او الطبيعة الاحتكارية لهذه البنوك

نتيجة لكبر حجم البنوك الاجنبية و اتساع مجال نشاطها يحدث نوع من الاحتكار لبعض الخدمات خصوصا في مجال : صرف العملة و تمويل التجارة الخارجية .

4- ميزة التنوع و التوسع (تنوع المنتجات توسع النشاط)

ادى النمو و التطور الكبير الذي تشهده الساحة المالية العالمية من حيث انتشار البنوك الاجنبية و اتساع مجال نشاطها الى تبني استراتيجيات فعالة لارتقاء بخدماتها الى مستوى التحديات العالمية من خلال :

- تنويع و ابتكار تقنيات و قنوات التمويل الحديثة .
- تأثيرها في اتساع شبكة المصارف .
- تعبئة الادخارات و زيادة حجم القروض .

5- التركيز على التمويل قصير الاجل

في اغلب الاحيان تلجأ البنوك الاجنبية الى التمويل قصير الاجل و ذلك لانخفاض نسبة المخاطرة في هذا النوع من التمويل و ارتفاع عائده ، و نتيجة لما يترتب على هذه الاستثمارات من فوائد اصبحت البنوك الاجنبية مهتمة اكثر بها عن غيرها من التمويلات الاخرى .

[1] - محمد العربي ساكر ، التمويل البنكي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، ص 106 .

6- قرارات التخطيط و الاستثمار و الانتاج و التسويق و التسعير يتم اتخاذها من قبل البنك الرئيسي

حيث يرجع الفصل في القرارات ذات القيمة المالية الكبيرة الى بنك الرئيسي او البنك الام ، حيث يوكل هذا البنك لوكالاته في مختلف الاقطار التصرف في اصدار القوانين و المصادقة على القرارات التي لا تتعدى السلطة الممنوحة من ، و في حالة تجاوز الصلاحيات يتدخل البنك الام في المصادقة على القرارات المهمة .

7- القدرة الهائلة على التسويق و الاعتماد الكبير على الاعلان الدائم في مختلف وسائل الاعلام المتاحة

و هذه الخاصية من اهم الخصائص التي تنفرد بها البنوك الاجنبية عن بقية البنوك الوطنية حيث تتميز بقوة كبيرة في الجانب التسويقي و الاعلان للمنتجات التي تقدمها و بصفة مستمرة .

8- الانتشار الجغرافي

و نعني به الحيز المكاني الذي تشغله هذه البنوك حيث نجد عبارة عن مجموعة من البنوك منتشرة في اقطار مختلفة كلها تكون تابعة لشركة ان تعتبر المقر الرئيسي للبنك و صالحية القرار الاخير .

9- تعبئة الكفاءات

حيث تراعي البنوك الاجنبية جانب الكفاءة المهنية لدى موظفيها ، ولا يتم اعتماد الموظفين الا بعد اجراء جملة من الاختبارات و التربصات لتصبح هذه العمالة اكثر جاهزية و اكثر خبرة [1].

ثانيا : اهداف البنوك الاجنبية

من بين الاهداف التي تسعى البنوك الاجنبي لتحقيقها ما يلي :

1- تعظيم الربحية

و ذلك من خلال زيادة الايرادات و تخفيف تكلفة الخدمات الى ادنى مستوى لها .

[1] - محمد العربي ساكر ، مرجع سابق ، ص 106.

2- ضمان استمرارية نشاط البنك

تسعى البنوك الاجنبية عموما الى ضمان استمرارية نشاطها و بقائها في السوق من خلال مواكبة المستجدات التي تطرأ على السوق المالي ، و التكيف معها .

3- كسب ثقة العملاء

تسعى البنوك الاجنبية الى كسب ثقة العميل من خلال توفير الخدمات الملائمة له و المنتجات المصرفية ذات الصفة الانفرادية .

4- الاستحواذ على اكبر حصة في السوق المصرفية

و هي من الاهداف التي يسطرها البنك . لأنه لتحقيق عوائد مالية كبيرة وجب على البنوك الاجنبية السيطرة على اكبر قدر ممكن من السوق .

5- مواكبة المعايير الدولية

و نقصد بالمعايير الدولية تلك المقاييس العالمية التي تعمل بها البنوك الحديثة في المجال البنكي و على البنوك الاجنبية دائما ان تكون على دراية كاملة بالمستجدات التي قد تطرأ على هذه المعايير لمواكبة التطور في المجال البنكي[1] .

6- تنويع الخدمات المصرفية

اي عدم وضع سبل و طرق ثابتة للخدمة المصرفية ، بل العمل دائما على خلق طرق جديدة من شانها ان تجعل العميل يشعر بالرضا التام و الدائم تجاه البنك .

7- مواكبة احداث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي

عدم السماح للتكنولوجيات الحديثة بالغياب عن خدمات البنك و اكتسابها بغية تحسين الاداء للبنك [2].

[1] - عبد اللطيف مصطفى ، دور البنوك و فعاليتها ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2006 .
[2] - عبد اللطيف مصطفى ، مرجع سابق ، 2006.

8- شبابيك الخدمات الشاملة

و نقصد هنا عدم تخصص الشبابيك داخل البنوك الاجنبية بالقيام بأعمال معينة كما هو الحال في البنوك الوطنية ، فالبنوك الاجنبية تقدم خدمات الدفع او السحب او التحويل في كل الشبابيك الموجودة داخل البنك ، و هذا يسهل عملية التعامل للعميل مع البنك و تجنبه كل الانتظار و ضياع الوقت .

خلاصة

لقد تعرفنا من خلال هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المتعلقة بقطاع البنوك و آليات عمل البنوك من خلال التعرف على أهم وظائف البنوك و أنواعها و هذا كتمهيد منا لدراسة الفصول الموالية .و لاحظنا مدى أهمية قطاع البنوك في تمويل الاقتصاد .

ولقد اصبح للبنوك الاجنبية في الجزائر دور ايجابي في تمويل القطاعات الحيوية محليا ، الامر الذي سمح بزيادة وتيرة الاقتصاد الجزائري و بتحسن ملحوظ .

الفصل الثاني :مفهوم و اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تمهيد

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هيكل معظم الاقتصاديات و هذا باعتبارها مورد أساسي للنمو الاقتصادي سواء بالنسبة للدول الكبرى المصنعة أو الدول النامية ،حيث تمثل ما يقارب 95 % إلى 99 % من مجموع المؤسسات في أغلب اقتصاديات الدول و هي توفر ما يزيد عن 60 % من مناصب الشغل.

و الجزائر من بين الدول التي أدركت أهمية هذا القطاع و هي في سعي دائم لتطويره و النهوض به فمنذ تبني الجزائر لسياسة اقتصاد السوق مع نهاية الثمانينات نلاحظ نموا سريعا و بشكل متزايد لهذه المؤسسات.

ومن خلال هذا الفصل سوف أحاول التطرق إلى أهم ما يخص هذا القطاع، إذ جزأ ته إلى مبحثين حيث يتضمن المبحث الأول تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .لأشير في المبحث الثاني إلى أهمية هذه المؤسسات و أهم المشاكل التي تعيق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول :مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

يشكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر جوهر الاختلاف، إذ أنه بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد و موحد لهذه المؤسسات [1]، ولقد حاول الاقتصاديون تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رغم التطور المستمر الذي تعرفه، و لقد حاولت في هذا المبحث تبيان مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الناحية القانونية و ذلك من خلال المطلب الأول و مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمتعامل اقتصادي من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول :المفهوم القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

يتعدى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النطاق الاقتصادي .الشيء الذي دفع برجال القانون للبحث عن أساليب وأطر لبلورة مفهومها القانوني، لذلك سأبين في الفرع الأول التعريف القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومختلف الأشكال القانونية التي يمكن أن تتخذها وذلك من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول :التعريف القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

ارتكز تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،على التعريف المدرج بالقانون01 - 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

حيث نجد بأنها تعرف بغض النظر عن طبيعتها القانونية أنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات [2].

- تشغل من1 إلى 250 شخص .،
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة دينار .،
- تستوفي معايير الاستقلالية .

[1] - لوكادير مالحة .**دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** .مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون . تحت اشراف : د .اقلولي ولد رابح صافية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية . جامعة مولود معمري .تيزي وزو 12 / 03/ 2012 ، ص 09 .

[2] - المادة 04 من القانون رقم01 - 18 مؤرخ في 12 / 12 /2001 ، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ج - ر عدد 77 . الصادر في 15 / 12 / 2001 ، ص 07 .

ولم يشر المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون التجاري بل خصص لها قانونا وهو القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ولقد تبلور مفهوم المؤسسة في التشريع الجزائري من خلال تعريف المؤسسة العمومية الاقتصادية في القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية رقم 88 - 01 [1]و القانون المحدد للقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية رقم 88 -04 [2] المعدل للأمر 75 / 59 المتضمن القانون التجاري .

لقد عمد المشرع الجزائري في القانون التوجيهي رقم 88 - 01 على إضفاء المفهوم الاقتصادي على المؤسسة كوحدة اقتصادية، يتم إنشاؤها بموجب قرار من الحكومة و ذلك وفق الأشكال الذي تخضع لها شركات الأموال المنصوص عليها في القانون التجاري ،وهذا ما نصت عليها المادة 05 من الأمر01 / 04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خوصصتها [3].
أما انقضاؤها فيتم وفقا للمواد 778،779 ، 683 من القانون التجاري .

لم يدرج المشرع الجزائري أي بند أو نص يعرف فيه المؤسسة و أول محاولة لو كانت في المادة 61 فقرة 03 من الأمر رقم 03 / 03 المتعمق بالمنافسة [4]، التي اعتبرتها شخصا طبيعيا أو معنويا أيا كانت طبيعته يمارس بصفة دائمة نشاطات الإنتاج و الخدمات .

ولقد اعتمد المشرع الجزائري في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 ، و الذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء [5]، ويختلف تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى . مما يؤدي إلى انفراد كل دولة بتعريف خاص بها، و بالتالي لا يوجد اتفاق بين الدول المتقدمة و الدول النامية و كذا المنظمات الدولية عمى تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات لهذا. و يرجع ذلك إلى اختلاف في معايير التصنيف المعتمدة في كل بلد نتيجة التعريفات .
و يمكن ذكر بعض التعريفات :

[1] - قانون رقم 88 / 01 مؤرخ في 12 / 01 /1988 يعدل و يتمم الامر رقم 75 / 59 المؤرخ في 26 / 09 / 1975 المتضمن القانون التجاري و يحدد القواعد الخاصة مطبقة على المؤسسات العمومية ج. ر عدد 2 صادر في 13 /01 /1988. ص 11.

[2] - قانون رقم 88 / 04 مؤرخ في 12 / 01 /1988 معدل و متمم للامر رقم 75 / 58 المؤرخ في 26 / 09 / 1975 المتضمن القانون التجاري ج. ر عدد 2 صادر في 13 جانفي 1988. ص 09.

[3] - الامر رقم 01 – 04 مؤرخ في 20 اوت 2001 ، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خوصصتها ج .ر عدد 47 سنة 2001 . ص 08.

[4] - الامر رقم 03 / 03 مؤرخ في 19 جويلية 2003 ، المتعلق بالمنافسة ج .ر عدد 43 الصادر في 20 /07 /2003 ، ص 11.

[5] - سليمان وعواطف محسن .**تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**. بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير أيام 23 -24 فيفري 2011 ، غرداية . الجزائر ص 05 .

- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية

احتلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة كبيرة في الاقتصاد الأمريكي خلال العقود الماضية ففي القرن الماضي، ومن أجل مواجهة أزمة البطالة و تثمين استغلال عوامل الإنتاج اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تهدف إلى تشجيع قيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

حيث الفترة التي عرفت الاهتمام الحقيقي بهذه المؤسسات .وهذا ما ترجمه ارتفاع معدل التشغيل في الصناعات التي تسيطر عليها المؤسسات الصغيرة [1].

ولقد تعددت تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في و.م.أ حسب رؤية كل منظمة أو هيئة مهتمة بهذا القطاع، ويبقى أهم تعريف ذلك الذي قدمه قانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 1953 ، إذ عرفها

على أنها : " تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة متنقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه [2].

- تعريف المشرع المصري

تباينت التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مصر من هيئة إلى أخرى، إذ يوجد بها حوالي 24 تعريف و تعتمد مجمل هذه التعاريف عى معيار العمالة و حجم الأصول الثابتة حيث تعتبر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي تلك التي توظف أقل من 200 عامل ، و لا تتعدى قيمة أصولها الثابتة 5 مليون جنيه مصري [3].

[1] - براهيمي سمير .**دور بحوث التسوق في اتخاذ القرارات التسويقية .دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سطيف**. مذكرة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير . تحت إشراف: د محمد الطاهر درويش .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية .جامعة العربي بن مهيدي – ام بواقي 2009 – 2010 ، ص 127.

[2] - إسماعيل مناصرية . نصيرة عقبة " .**أثر أساليب التدريب الحديثة في تفعيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ". مجلة العلوم الإنسانية. جامعة محمد خيضر.بسكرة .العدد 15 أكتوبر 2008. ص78 .

[3] - محمد كمال خليل الحمزاوي .**اقتصاديات الانتمان المصرفي**. دار المعارف. مصر. 2000 . ص 393 .

- تعريف الاتحاد الأوروبي

صدرت توصية المفوضية الأوروبية باستخدام التعريف الجديد داخل الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء بناءا على قرار المجلس الأوروبي بتطبيق برنامج متكامل لصالح المنشآت الصغيرة و المتوسطة عام 1994[1] .

ولقد حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عام 1996 ، والذي يركز على ثلاث مقاييس :

- عدد المستخدمين، رقم الأعمال أو الميزانية السنوية و درجة استقلالية المؤسسة، حيث عرفها كما يلي:

* المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء.

*المؤسسة الصغيرة هي التي توافق معايير الاستقلالية و تشغل أقل من 50 أجير وتحقق رقم أعمال لا يتجاوز 7ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو .

* المؤسسة المتوسطة هي التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو [2].

الفرع الثاني : الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

يتدخل القانون في تنظيم عمل المؤسسة عند مزاولة نشاطها، إذ يفرض عليها اتخاذ شكل من الأشكال القانونية حسب موضوع تأسيسها و الغرض الذي أنشئت من أجله و المحدد في عقود تأسيسها وهذا ما نصت عليه المادة 544 من القانون التجاري الجزائري **" يحدد الطابع التجاري للشركة إما بشكلها أو موضوعها" .**

ويجسد القانون المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الواقع و يمنح لها تأشيرة للعبور من الواقع الاقتصادي إلى الوجود القانوني، إذ أعتبرها وحدة اقتصادية. مما يجعلها صالحة لاكتساب الحقوق و تحمل الالتزامات [3].

ويمكن تصنيف الشركات إلى صنفين إذا اعتمدنا على معيار الملكية، إذ نجد شركة الأشخاص و شركة الأموال مع شكل ثالث وهو شركة ذات طبيعة مختلطة و المتمثل في شركة ذات مسؤولية محدودة [4].

---

[1] - عثمان لخلف.**واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها. دراسة حالة الجزائر** .أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تحت إشراف: أ.ظواهر محمد تهامي .كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .جامعة الجزائر 2003 – 2004 ، ص 11.

[2] - فوزي شوق و السعيد بريكة. دراسة تحليلية لواقع م.ص.م، في الجزائر للفترة (2006 – 2011) . ملتقى وطني ثاني حول م. ص.م والتنمية المستدامة ، واقع و افاق – 13 – 14 نوفمبر 2012 جامعة ام بواقي – الجزائر – ص 4 .

[3] - لوكادير مالحة.المرجع السابق. ص.4 .

[4] - محمد عبد أبو سمرة. **إدارة المشروعات** . دار المعارف.الأردن . 2010 . ص 40 .

أولا : شركة الأشخاص

تقوم شركات الأشخاص في تكوينها على شخصية شركائها نظرا للتعارف القائم بينهم و للثقة التي تربط بعضهم ببعض حيث يثق كل منهم في الآخر و في قدرته و كفاءته على إنجاح مشروعهم التجاري المشترك، فتقوم الشركة أساسا على الاعتبار الشخصي في تأسيسها الذي يتم من قبل عدد قليل من الأشخاص و لذلك أطلق على هذا النوع من الشركات تسمية شركة الأشخاص، وعلى ذلك فانه متى قام ما يهدد الثقة بين الشركاء .

و يهدم الاعتبار الشخصي الذي تقوم عليه هذه الشركات فان الشركة قد تتعرض للحل[1] ، وتتخذ شكل من هذه الأشكال :

أ - شركة التضامن

في هذا النوع من الشركات يسأل الشركاء جميعا عن ديون الشركة مسؤولية شخصية تضامنية و مطلقة، ولا يسأل الشريك قبل دائني الشركة فقط بقدر حصته في رأسمال الشركة و إنما يسأل أيضا عن أمواله الشخصية، فان هذه الشركة تتميز أيضا بدخول اسم شريك أو أكثر في عنوان الشركة، وباكتساب جميع الشركاء فيها لصفة التاجر متى كان موضوع الشركة القيام بأعمال تجارية و تناسب شركة التضامن المشاريع الاقتصادية الصغيرة التي لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة [2].

أ - شركة التوصية البسيطة

تتكون هذه الشركة من نوعين من الشركاء من حيث المسؤولية شريك أو شركاء بمسؤولية تضامنية وشريك أو شركاء بمسؤولية محدودة فهناك شركاء متضامنون يكسبون صفة التاجر و لهم الحق في إدارة الشركة وشركاء موصين لا يكتسبون صفة التاجر و لا يشاركون في الإدارة .

ج - شركة التوصية بالأسهم

تكون حصص الشركاء على شكل أسيم صغيرة القيمة أو متساوية العدد، يمكن التداول و التنازل عنها بدون موافقة بقية الشركاء، وهذا ما يمنح فرصة لمواصلة البقاء إذا أراد أحدهم الانسحاب [3].

[1] - عمار عموره.**شرح القانون التجاري الجزائري "الأعمال التجارية.التاجر.الشركات التجارية"** . دار المعرفة.الجزائر. ص 184 .

[2] - عمار عمور . المرجع السابق . ص 185.

[3] - لوكادير مالحة . المرجع السابق . ص 24.

ثانيا: شركات الأموال .

تعتبر امتدادا و تطويرا لشركات الأفراد فهي لا تقوم عمى الاعتبار الشخصي بل تقوم على الاعتبار المالي وتعد شركة المساهمة النموذج الأمثل لهذا الصنف من الشركات، كما أن مسؤولية الشريك في هذا النوع من الشركات محدودة بحدود الحصة التي قدمها في رأس المال [1].

ولا يمكن له أن يخسر أكثر منها ، ويعيب عن هذا النوع تعقيد إجراءات تأسيسها و حاجة المؤسسين إلى خبرة فنية و قانونية، وهذه الشركات لا تتأثر بما قد يطر أ على الشريك كوفاته أو إفلاسه أو الحجر عليه .

ثالثا : شركات ذات طبيعة مختلطة .

هذا النوع من الشركات يقوم على الاعتبار الشخصي و المالي معا ،أي يسمح بزيادة عدد الشركاء، وتحديد مسؤولياتهم، ويشمل هذا النوع من الشركات ،الشركة ذات مسؤولية محدودة، كما أن هذا النوع يناسب المشاريع الصغيرة و المتوسطة [2].

كما أن الشركاء في الشركة ذات مسؤولية محدودة لا يكتسبون صفة التاجر و لا يسألون عن ديون الشركة إلا في حدود ما قدموه من حصص [3].

المطلب الثاني : المفهوم الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دو را هاما في الحقل الاقتصادي إلا أنها لم تحضي بعد بتعريف موحد و هذا ربما يرجع إلى اختلاف زوايا التطبيق التي ينظر بها إلى المؤسسة [4].

فلا يوجد تعريف ثابت و مؤكد يمكن من خلاله تحديد كون مؤسسة ما صغيرة أو متوسطة فقد يكون التحديد من الناحية القانونية حسب رأس مال و طريقة الملكية و قد يكون حسب حجم الأصول أو حسب المبيعات ،وكذلك حسب عدد العمال ،و مهما كان المعيار فهو قابل للجدل و يختلف من مؤسسة إلى أخرى و من

[1] - نادية فوضيل. **شركات الأموال في القانون الجزائري**. ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر. 2003 . ص141 .

[2] - عمار عمورة . المرجع السابق . ص 187.

[3] - محمد فريد العريني . محمد سيد الفقهي.**القانون التجاري والأعمال التجارية** . دار الفكر للنشر.لبنان. 2010 . ص498 .

[4] - عمران عبد الحكيم. **استراتيجية البنوك في تمويل م.ص.م** . مذكرة لنيل درجة الماجستير.تحت إشراف: د. صالح صالحي .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية. جامعة محمد بوضياف.المسيلة. نوقشت في 16 / 5 / 2007 .2006 / 2007 . ص 03.

فترة زمنية للأخرى فقد تبدو مؤسسة صناعية كبيرة بالنسبة لمنافسها، وتكون صغيرة من حيث الموجودات والمبيعات بالنسبة لمؤسسة في صناعة من نوع آخر و في بعض الأحيان قد تكون المؤسسة صغيرة من حيث عدد العمال فيها، وكبيرة في موجوداتها و مبيعاتها و العكس [1] .

ومن خلال هذا المطلب سوف أتطرق إلى المعايير المستخدمة في تصنيف هذه المؤسسات في الفرع الأول وموقف المشرع الجزائري من هذه المعايير في الفرع الثاني .

الفرع الأول : المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

رغم الصعوبات التي تواجه محاولة إيجاد تعريف موحد و شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنه وقع شبه إجماع بين مختلف الهيئات المهتمة بهذا النوع من المؤسسات عمى ضرورة الاحتكام إلى مجموعة من المعايير و المؤشرات ، فقد وصل عددها في بعض الدول إلى 28 معيا را كما هو الحال في بلجيكا [2].
ومن هذه المعايير ما هو كمي و منها ما هو نوعي، وفيما يلي أهم المعايير الكمية و النوعية :

أولا : المعايير الكمية.

يمكن تعداد هذه المعايير في النقاط التالية :حجم العمالة، رأس المال، رقم الأعمال، قيمة الموجودات ،التركيب العضوي لرأس المال، القيمة المضافة ، الطاقة المستعملة و يعتبر معيار حجم العمالة و رأس المال المستثمر الأكثر استخداما في تعريف المؤسسات الصغيرة نظر ا لسهولة الحصول عمى المعلومات المتعلقة بهما [3]و سأتناول كل منهما فيما يلي :

1- معيار العمالة

يعتبر هذا المعيار أحد أهم المعايير الكمية المستخدمة في تعريف م.ص.م ،حيث يعتمد على عدد العاملين في التفرقة بينها، وهناك اختلاف كبير بين الدول المتطورة و الدول النامية فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار [4]، حيث تعتمد بعض الدول في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على هذا العامل وذلك لما يتميز به من بساطة و سهولة استخدامه عند المقارنة بين المؤسسات و سهولة الحصول عمى بياناته .

[1] - حمزة بوكفة .**أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**. مذكرة ماجستير في علوم التسيير تحت إشراف. د جرمان الربيعي . كلية العلوم الاقتصادية . جامعة العربي بن مهيدي.أم البواقي 2011 / 2012 . ص 50.

[2] - حركات السعيد .**برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**. ملتقى وطني ثاني حول المؤسسات ص و م و التنمية المستدامة . يومي 13 – 14 نوفمبر 2012 . كلية العلوم التجارية و الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي.أم البواقي. ص 05 .

[3] - فايز جمعه صالح النجار وعبد الستار محمد علي. **الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة**. دار الحامد للنشر والتوزيع.الأردن. 2006 . ص62 .

[4] - محفوظ جبار.**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويليا، دراسة حالة م.ص.م في ولاية سطيف**.مجلة العلوم الإنسانية .جامعة محمد خيضر .بسكرة .العدد 05 – 2003. ص 214.

ورغم ذلك لم يسلم من الانتقادات ومن ذلك أن حجم العمالة ليس العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية فهناك رأس المال و مدى استخدام التكنولوجيا المتطورة التي قد تقلص من أهمية هذا العامل، كما أن هذا المعيار عادة ما يثير جدلا حول إمكانية اعتبار العمالة المؤقتة أو الموسمية من العوامل المحددة لحجم المؤسسة أم لا؟.

إضافة إلى أن هذا المعيار لا يتميز بالثبات النسبي باعتبار أن الإنتاجية الحديثة للعمل تختلف باختلاف المؤسسات و الدول، فعلى سبيل المثال تظم المؤسسة الصغيرة نحو 50 عامل في بلجيكا و 100 عامل في و.م.أ و 200 عامل في كندا.

ولقد ركز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على عدد العمال، حيث تعتبر المؤسسة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عامل، ومتوسطة إذا كانت توظف اقل من 250 عاملا [1] .

2- معيار رأس المال

يعتمد هذا المعيار للتمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حجم رأس مال حيث تعتبر المؤسسات التي لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها حد أقصى، يختلف باختلاف الدول التي توجد بها تلك المؤسسات و يختلف حجم رأس مال الثابت و اللازم لتحديد حجم المؤسسات الصناعية المختلفة من دولة إلى أخرى .

وقد حدد البنك الدولي الحد الأقصى لقيمة الأصول الرأسمالية الثابتة بمبلغ ألف دولار بأسعار عام1976 بعد استبعاد قيمة الأرض، وتوصي منظمة العمل الدولية بأن لا يتجاوز الاستثمار في المؤسسات الصغيرة100 ألف دولار [2]، كما أنه يتعلق خاصة بموجودات ومبيعات المؤسسة لهذا يجب إعادة تقسيمه خاصة في أوقات التضخم [3].

[1] - حركات السعيد . المرجع السابق . ص 04.

[2] - عبد المطلب عبد الحميد.اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.الدار الجامعية. مصر. 2009 . ص25 .

[3] - بلعزوز بن علي.ألفي محمد.إشكالية تمويل م.ص.م في طل مقررات لجنة بازل. 2 الملتقى الدولي حول متطلبات م.ص.م في الدول العربية.جامعة الشلف. 2006 ص 493.

3- معيار العمالة و رأس المال معا

يعتمد هذا المعيار على الدمج بين المعيارين الأول و الثاني و ذلك عن طريق وضع حد أقصى للعمالة بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية في المؤسسات الصناعية الصغيرة .

وغالبا ما يكون هذا المعيار منخفضا في القطاعات التي تتميز بقمة رأس مال كقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مرتفعا في القطاعات الصناعية للمؤسسات الكبرى، وذات التقدم التقني العالي و التي تحتاج إلى رأس مال كبير [1].

ثانيا : المعايير النوعية

إن استعمال المعايير الكمية وحدها لتحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير كاف بصورة دقيقة لذا نحتاج إلى مجموعة من المعايير المكملة و المتمثلة في :

1- الملكية و المعيار القانوني

يعرف الشكل القانوني للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة بأنه الهوية الرسمية التي تمنحها الدولة عند تكوينيا، فهي التي تحدد الواجبات و حقوق المؤسسة و كذلك تنظم العلاقات مع كافة الأطراف التي تتعامل معها حيث أن ملكية هذا النوع من المؤسسة يعود أغلبها إلى القطاع الخاص في شكل مشروعات فردية أو جماعية" عائلية "و في هذا المعيار يعتبر المالك هو الذي يقوم باتخاذ القرار، حيث يتوقف الشكل القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عمى طبيعة و حجم رأس المال المستثمر فيها و طريقة تمويلها .

وتتمثل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة : مؤسسات الأفراد ،المؤسسات العائلية والتضامنية، شركات التوصية البسيطة بالأسهم، المحاصة، شركات المهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية، صناعات منتجات الألبان والخضر والفواكه و الحبوب والمنتجات الخشبية والأثاث و المنسوجات بأنواعها، المحلات التجارية والمطابع، الأسواق المركزية و المزارع و مكاتب السياحة و السفريات، الشحن بالإضافة إلى ورشات الصيانة والإصلاح وكذا أعمال العمارة و البناء [2] .

[1] - نبيل جواد.**إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**.الطبعة الأولى.الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.لبنان. 2007 . ص31 .

[2] - السعيد بريش.عبد اللطيف بلغرسه.إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول.بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية أيام 16 - 17 افريل 2007 . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية.جامعة حسيبة بن بوعلي.الشلف. ص 320 – 321.

2- الاستقلالية

يقصد بالاستقلالية أن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة بمعنى أن ينفرد المدير في اتخاذ القرارات، وأن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع اتجاه الغير، ضف إلى ذلك استقلال المؤسسة عن أي تكتلات اقتصادية و بذلك تستثنى فروع المؤسسات الكبرى[1].

3- الحصة السوقية

إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة و ذلك لعدة أسباب منها صغر حجم المؤسسة، الإنتاج، ورأس المال ، إضافة إلى محلية النشاط، ونظرا للأسباب السابقة يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مؤسسات تنافسية و ليست احتكارية، ولكن هذا المؤشر أي السوق له حالات عدة، فقد يكون في حالة منافسة تامة أي وجود عدد كبير من المنتجين كل منهم ينتج جزء ضئيل من حجم الإنتاج ا لإجمالي المعروض في السوق أو حالة الاحتكار التام.حيث يوجد منتج واحد فقط، أو حالة المنافسة الاحتكارية المتمثلة في وجود عدد كبير من المنتجين ينتج كل منهم جزء بسيط من مجموع الإنتاج سلع متشابهة، غير متجانسة و أخيرا احتكار القمة أي عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق[2] .

الفرع الثاني : موقف المشرع الجزائري من هذه المعايير:

لقد أدت السياسات الاقتصادية المتعاقبة على البلاد في مسيراتها التنموية إلى تهميش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وفي ظل هذا التهميش لم يتبلور تعريف دقيق لها عدا بعض المحاولات الفردية و لقد طرحت المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة تعريف يركز على معيارين هما اليد العاملة و رقم الأعمال، حيث تم تعريفها على أنها مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل و تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري [3].

و في سنة 2001 بادر المشرع الجزائري بتعريفها من خلال القانون 01 / 18 الصادر في 12 – 12 -2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدة معايير أساسها معيار العمالة و يوضح الجدول التالي كيفية تصنيف المشرع الجزائري للمؤسسات [4]:

[1] - كاسر ناصر المنصور.شوقي ناجي .إدارة المشروعات الصغيرة.الطبعة الأولى. دار حامد للنشر .الأردن. 2000 . ص42 .

[2] - اسماعيل مناصريه نصيرة عقبية . المرجع السابق . ص 78.

[3] - لوكادير مالحة . المرجع السابق . ص14.

[4] - القانون رقم 01 /18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المؤسسة	حجم العمالة	رأس مال	مجموع الاصول
الصغرى	من 1 الى 10	اقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
الصغيرة	من 10 الى 15	اقل من 200 مليون دج	بين 10 الى 100 مليون دج
المتوسطة	من 50 الى 250	بين 200 مليون الى 2 ملايير دج	بين 100 الى 500 مليون دج

لقد تأثر المشرع الجزائري بالتعريف الذي أقرته اللجنة الأوروبية ،حيث قام الاتحاد الأوروبي بإصدار تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة عام 1996 المتعلق بتصنيف المؤسسات، حيث استخدمت المعايير الثلاثة وهي عدد العمال و رقم الأعمال والمداخيل السنوية و يضاف إليها معيار الاستقلالية و معناه أن تكون المؤسسة غير مملوكة و لا يوجد فيها حقوق تصويت بنسبة 25 % أو أكثر لمؤسسة واحدة[1] .

ويتضح من خلال ما سبق انفراد كل دولة بتعريف خاص للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل يتماشى مع حجم نموها الاقتصادي و المعايير المعتمدة من قبل خبراءها، ولكل دولة المؤسسة التي تريدها و تعكس مستوى انخفاض أو ارتفاع مواردها الاقتصادية و البشرية[2] .

[1] - لوكادير مالحة . المرجع السابق . ص 17.

[2] - محمد ابو سمرة . المرجع السابق . ص 21.

المبحث الثاني :أهمية المؤسسات ص.م واهم المشاكل التي تواجهها

إن أهمية م.ص.م في دعم التنمية الاقتصادية والتخطيط المستقبلي نابعة من دورها في التوظيف وارتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة، علاوة على حجم الاستثمارات المرتبطة بها، غير أن لهذا النوع مكن المؤسسات صعوبات عديدة يجب أولا إزالتها لصنع المجال لهاته المؤسسات لتتمكن من لعب دورها التنموي بشكل أفضل [1].

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث حيث قمت بإدراج الأهمية في المطلب الأول، والمشاكل التي تواجه هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المطلب الثاني .

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء كان في الدول المتقدمة صناعيا أو النامية، مع تزايد الاهتمام العالمي و الدولي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجلت أهميتها من خلال الأدوار الحيوية التي تلعبها في العديد من المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، المتمثلة خصوصا في ما يلي:

1- توفير فرص العمل وتقليل مشكل البطالة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفر فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخلاقة لمناصب الشغل جديدة ، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها و الإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها ويلقي هذا الدور صدى واسع في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الأقدر عمى القضاء على جانب كبير من البطالة [2] .

وقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة ، أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة [3].

[1] - زبير عياش .تأثير تطبيق اتفاقية بازل على تمويل م.ص.م"حالة أم البواقي " . مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير.تحت إشراف. د.احمد بوراس..كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .جامعة العربي بن مهيدي.أم البواقي.2011 -2012 . ص 34.

[2] - عثمان اخلف ، المرجع السابق ، ص 56.

[3] - صفوت عبد السلام عوض الله .اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع و التنمية.دار النهضة العربية. مصر . 1993 .ص 41 .

2- جذب وتعبئة المدخرات

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي احد مجالات جذب المدخرات و تحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات ، فهي عبارة عن وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطن، وهي تمتص فوائض الأموال العاطلة و المدخرات لدى صغار المدخرين من الأصدقاء و العائلة من اجل توظيفها في استثمارات إنتاجية وخدماتية و العمل عمى تشغيلها و تنميتها .

و المشاركة في أرباحها ، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يعد عنصرا لجذب صغار المدخرين، لان مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات ، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استماراتهم ، ولا يملكون فيها حق التسيير [1].

3- تحقيق التكامل الصناعي

حيث تقوم بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإنتاج بعض الاحتياجات و مستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى (أي تعتبر مؤسسات مغذية[2]) فالمؤسسات الكبرى ذات الإنتاج الهائل تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة . فإنتاجها في اغلب الأحيان لا يتم في معاملها وورشاتها بنسبة 100 % بل لا بد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها [3] .

4- تحقيق التنمية الإقليمية

تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها الجغرافي الواسع مما يجعلها قريبة من مصادر (الخامات و الموارد البشرية) ، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية نذكر منها :

* انتعاش المناطق الداخلية بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فضلا عن أنها قادرة على امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق ونشر وعي النشاط الصناعي فهي تحقق نوع من التأكيد والدعم للروابط بين الزراعة والصناعة والفوائد المترتبة عن ذالك .

---

[1] - زبير عياش ، المرجع السابق ، ص 35.

[2] - غالم عبد الله و سبع حنان. **واقع م.ص.م.في الجزائر ودورها في الاقتصاد الوطني** . ملتقى وطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 5 -6 – ماي 2013 . كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير . جامعة الوادي .ص 07 .

[3] - زبير عياش ، المرجع السابق ، ص 36.

* تحقيق التوزيع العادل للدخل فبانتشارها بين مختلف المدن ، يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من ال عداد الهائلة من الأفراد و التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية و الريفية وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضارية و المناطق الداخلية [1].

5- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية

تتسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمرونة في التوظف و التنقل بين مختلف المناطق و الأقاليم الأمر الذي ساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية واعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى [2].

حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تحقيق التوازن الجغرافي والتنمية الإقليمية المتوازنة و ضمان العدالة في توزيع الدخل [3].

المطلب الثاني :أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

بالرغم من الأهمية التي تحتلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معظم الاقتصاديات بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة و الدليل على ذلك هو إنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع في جويلية 1993 ، إلا أنه لا تزال تعاني من عدة مشاكل تعيق تقدمها وتطورها و تختلف هذه المشاكل بحسب اختلاف الفئة التي نشطت فيها هذه المؤسسات وبخصوصيتها [4]، لكن وبإجماع المتخصصين في هذا القطاع يمكن إجمال هذه المشاكل إلى مشاكل داخلية وذلك من خلال الفرع الأول ومشاكل المحيط الاقتصادي في الفرع الثاني .

الفرع الأول : المشاكل الداخلية

تواجه المؤسسات عدة مشاكل من نوع خاص ترتبط مباشرة بنشاطاتها وقد تكون من الصعب حصرها لكن يمكن تتبع أهم وظائف المؤسسة لتشخيصها وعموما تتمثل فيما يلي :

[1] - زبير عياش ، المرجع السابق ، ص 36 – 37.

[2] - عالم عبد الله ، سبع حنان ، المرجع السابق ، ص 07.

[3] - مرزوقي نوال.**معوقات حصول م.ص.م الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و 14000** . دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية. مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية. تحت إشراف د. بوهزة محمد..كلية العلوم الاقتصادية. جامعة سطيف 2009 – 2010 . ص 29.

[4] - بوسنة كريمة.**البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل م.ص.م الجزائر**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير.تخصص مالية . تحت إشراف د. مليكي سمير بهاء الدين..كلية العلوم الاقتصادية .جامعة بلقايد تلمسان2010 -2011 . ص 116.

1- المشاكل التنظيمية و الإدارية

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة من قصور واضح في الخبرات الإدارية و القدرات التنظيمية و ذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية أو العائلة التي تقوم على ضريح من التقاليد و الاجتهادات الشخصية و التي تتميز بمركزيه اتخاذ القرار، وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقيم العمل في زيادة الإنتاجية و غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة ، وعدم اتساق القرارات بسبب نقص القدرة و المهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف و تدخله في كافة شؤون المؤسسة ، وعليه يتضح أن نمط الإدارة في تلك المؤسسات يختلف تماما عن أنماط الإدارة الحديثة التي تأخذ بمفاهيم التخصص الوظيفي وتقسيم العمل و تفويض السلطات و اللامركزية في اتخاذ القرارات وغيرها من نظم الإدارة العلمية المتطورة [1].

2- نقص العمالة المدربة

ويمكن تقسيم هذه المشكلة إلى قسمين :

* نقص العمالة المدربة و عدم كفاية المعروض لتلبية احتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤثر بشكل واضح على أدائيا و التي ستتم بكثافة استخدامها لعنصر العمل ، بما يضطر المؤسسة للقيام بمهام التدريب و التعلم وهو ما تمثل تكلفة بالنسبة لصاحب المؤسسة .

* سرعة دو را ن العمالة وعدم استقرارها لمدة طويلة بمكان العمل يؤدي إلى عدم كفاءة الإنتاج ويرجع ذلك إلى عدم وجود علاقة تعاقدية بين صاحب المؤسسة و العمال ، وهكذا فان اضطرار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى توظيف عمال غير مهرة باستمرار و تحمل مشاكل وأعباء تدريبهم أثناء العمل فضلا عن عدم بقائهم في أعمالهم من شأن ذلك أن يؤدي إلى خفض الإنتاجية ونقص جودة ونوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة [2].

[1] - عثمان لخلف ، المرجع السابق ، ص 67.

[2] - غالم عبد الله ، أ. سبع حنان ، المرجع السابق ، ص 08.

3- انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة

يظل مشكل الحصول عمى التكنولوجيا في هذه المؤسسات عائق لتطورها شأنه شأن مشكل التمويل فهو يرجع لسببين أولهما قلة الموارد و السبب الثاني ضعف تأهيل المستخدمين مما ينعكس بالسلب على المستوى التكنولوجي [1]، وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا أمر صعب المنال، حيث أن ما يتوفر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات و الاختراعات الجديدة [2].

4- المشاكل التسويقية

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات و صعوبات تسويقية في السوقين المحلي و الخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من طرف المشروعات الكبرى و مؤسسات التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة ، ويضاعف من صعوبة الأمر تفضيل الجهات الحكومية و بعض فئات المجتمع التعامل مع المؤسسات الكبيرة للاعتبارات الجودة والسعر والضمان وانتظام التوريد بالكميات المطلوبة وفي المواعيد المقررة، ولتفادي المشكلات الإدارية و المالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [3] إذ يعد نظام التسويق بالجزائر نظام حديث النشأة إذا انه نادرا ما أدرج في اهتمامات السياسات الإصلاحية قبل مخطط التصحيح الداخلي الذي اعتبر عملية مراجعة مخطط التسويق بالمؤسسة من أهم الأهداف التي يصبو المخطط إلى تحقيقها وذلك عن طريق التركيز عمى المنتوج، الأسعار، قنوات التوزيع و الترويج [4].

وبصفة عامة فان صاحب المنشأة الصغيرة في تقر إلى الوعي التسويقي و يعاني من نقص كفاءات رجال البيع والتسويق و قصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة السلع و الخدمات المنافسة [5].

---

[1] - بوسنة كريمة ، المرجع السابق ، ص 117.

[2] - غياط شريف . بوقموم محمد. **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .** ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل م.ص.م في الدول العربية . يومي 17 -18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي . الشلف .الجزائر. ص 111 .

[3] - عثمان خلف ، المرجع السابق ، ص 68.

[4] - العايب ياسين. **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية " دراسة حالة م.ص.م في الجزائر**. " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية. تحت اشراف د.عبد الحق بوعتروس.كلية العلوم الاقتصادية و التجارية. جامعة منتوري قسنطينة 2010 – 2011 . ص 203.

[5] - رابح حميدة. **إستراتيجية وتجارب ترقية دور م.ص.م في دعم النمو وتحقيق التنمية**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . تحت اشراف . د بوهزة محمد . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية . جامعة فرحات عباس سطيف . نوقشت في 2010 . 2011 .6 .29 .2011 . ص 25.

الفرع الثاني : مشكلات المحيط الاقتصادي لنشاط المؤسسة الصغيرة و المتوسطة :

ترتبط هذه المشكلات بطبيعة البيئة التي تنشط فيها المؤسسات وأهمها :

1- الإجراءات الإدارية والبيروقراطية

تواجه هذه المؤسسات مشكل المبالغة والإفراط في الإجراءات المتعلقة بإنشائها والتي تبدأ بصعوبة الحصول عمى تراخيص التشغيل أضف إلى ذلك تعدد مراحل الإنشاء الطويلة والمعقدة و المكلفة لهذه المؤسسات والتي أحيانا تفوق السنة في بعض البلدان لاسيما النامية منها[1] .

كما تعاني هذه المؤسسات من مشاكل التغير المفاجئ للقوانين و عدم وضوحها في بعض الأحيان مما يخلق نوع من التوتر في علاقة المؤسسة بالإدارة ويؤثر عمى أداء المؤسسات [2].

2- عدم توفر المعلومات و البيانات

يتمثل هذا المشكل في نقص المعلومات عن أسواق الموارد و السمع و مستلزمات الإنتاج وكذلك نقص في المعلومات لدى أصحاب المشروعات أو مديريها حيال الكثير من القوانين و القرارات الحكومية كقوانين تسجيل المشروعات ، التحفيزية الجبائية ، التأمينات الاجتماعية وقوانين العمل [3].

ويمكن اعتبار هذا المشكل داخلي إذا افتقدت المؤسسة إلى السياسة أو الاستراتيجية التي تمكنها من جمع المعلومات و البيانات ، أو كان هناك ضعف في تسيير الإدارة المكلفة بجمع هذه المعلومات و البحث عنها ، كما يمكن اعتباره مشكل خارجي إذا كان هنالك شح أو ندرة في المعلومات وكان ذلك خارج عن نطاق المؤسسة [4].

[1] - زبير عياش ، المرجع السابق ، ص 38.

[2] - بوسنة كريمة ، المرجع السابق ، ص 117.

[3]- بابا عبد القادر . **مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومعوقاتها في الجزائر**. ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17 -18 افريل 2006. جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف. الجزائر . ص153 .

[4] - سامية بزازي ، المرجع السابق ، ص 63.

3- مشاكل الحصول عمى التمويل اللازم

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبة كبيرة في الحصول عمى الموارد المالية اللازمة لنشاطها فقد لا توفر البنوك وشركات الاستثمار و أجهزة الدولة القروض و الائتمان اللازم لتسيير بداية المؤسسات الجديدة الحرة ذات الحجم الصغير و المتوسط ، ويعد توفر رأس المال من أهم مكونات إنشاء وتشغيل أي مؤسسة صناعية(صغيرة. متوسطة. كبيرة) الذي لا بد أن يمر بثلاثة مراحل تمويلية بدءا بمرحمة التأسيس ومرورا بمرحلة التشغيل وانتهاء بمرحلة التجديد والنمو أو الإحلال و التوسع [1].

فتستدعي إشكالية التمويل إنشاء آليات وسياسات تمويل تتلاءم مع طبيعة و خصائص هذه المؤسسات فعادة ما تتوفر هذه الأخيرة على سوق في حالة نمو سريع لمنتجاتها الأصلية أو لمنتجات في طور الابتكار إلا أن نمو المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة يتطلب رؤوس أموال إضافية تكون معتبرة في بعض الأحيان ، وعليه يتطلب انتهاج سياسات تمويل فعالة[2] ، ومجمل القول تعتبر مشكلة التمويل أولى واهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وهذا ما سيتم تبيانه من خلال المطلب الثالث بمزيد من التفصيل حول أهمية التمويل و أنواعه.

المطلب الثالث : أهمية التمويل وأنواعه.

يعد التمويل العصب الرئيسي في عملية تحديد استراتيجية المؤسسة و تكوين الطاقات الإنتاجية كما يعتبر أيضا النواة الأساسية التي تعتمد عليها المنشأة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاته، لهذا حاول الباحثون إعطاء مفهوم للتمويل حيث يجمعون على أن التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام وانه باعتبار التمويل يقصد به الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل النظرة التقليدية ،حيث تركز النظرة الحديثة للوظيفة التمويلية على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة فيما بين المصادر المتاحة من خلال دراسة التكلفة و العائد [3]، كما يمكن اعتبار التمويل هو مختلف العمليات التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل نشاطها سواء كان من مصادر داخلية من خلال التمويل الذاتي أو من مصادر خارجية عن طريق الاقتراض [4].

---

[1] - شعيب أتشي.**واقع وأفاق م.ص.م في الجزائر في ظل الشراكة الاورو جزائرية** . مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. تحت اشراف د . مراد بوكلة . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية . جامعة الجزائر ، 2008- 2007 ص 24.

[2] - دادان عبد الوهاب.**دراسة تحليلة للمنطق المالي لنمو م.ص.م .في الجزائر نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية**. مذكرة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية.تحت إشراف د.قوي عبد المجيد..كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.نوقشت 7 – 6 -2008 .ص 66.

[3] - فريدة بوشيرة . التمويل الاداري ، دار النشر و التوزيع ، جزء ثاني ، 1945 ، ص 192.

[4] - اشرف محمد دوابة. **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** . مداخلة ضمن ملتقى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . يومي 17 -18 افريل 2006 كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الجزائر ، ص 37.

وسوف أتناول في هذا المطلب أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك من خلال الفرع الأول ، وأنواع التمويل في الفرع الثاني .

الفرع الأول: أهمية التمويل.

تأتي أهمية التمويل من الحاجة للأموال وتزداد أهمية ووظيفة التمويل بزيادة الحاجة إلى التمويل وتنقص بنقصان الحاجة ، ويرجع التمويل في أصله سواء كان عاما أو خاصا إلى الحاجة الاقتصادية للسمع و الخدمات و الحاجة إلى المبادلة وتزداد أهمية التمويل وتنقص أهميته أيضا في المجتمع الذي لا يهتم بالمبادلة ، بل يتم إشباع الحاجات الاقتصادية بواسطة الإنتاج المباشر و بالاعتماد على استغلال العمل للموارد الاقتصادية ومع انخفاض أهمية المبادلة في هذه المجتمعات تنخفض أهمية توفر رأس المال المستخدم في الإنتاج، و لا شك أن تقسيم العمل و مبادلة الفائض الشخصي هما اللذان اكسب المال باعتبار هو وسيلة للتبادل أهمية خاصة وازدادت بالتالي أهمية التمويل [1]، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في :

- تحرير الأموال و الموارد الأولية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها . ،
- ساهم في انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها تزيد التنمية الوطنية .،
- ساهم في تحقيق هدف المؤسسة من اجل اقتناء أو استبدال المعدات . ،
- المحافظة على سيولة المؤسسة و حمايتها من خطر الإفلاس و التصفية . ،
- ساهم في ربط الهيئات و المؤسسات المالية والتحويل الدولي . ،
- يعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي . ،
- ساهم في تحسين الوضع الاجتماعي خاصة بالنسبة للدول النامية . ،
- ساهم في بناء اقتصاديات الدول وخروجها من أزمة المديونية .،
- مواجهة مشكل البطالة وخلق وتوفير فرص عمل . ،
- تفعيل مشاركة المرأة [2].

وفي الأخير نستخلص أن أهمية التمويل تظهر من خلال أهمية وضرورة توفر رأس المال اللازم للعمليات والأنشطة الإنتاجية و التسويقية، سواء كانت هذه العملية تتم بطابع موسمي أو كانت تتسم بطابع استراتيجي طويل الأمد يتعلق بتواجد المنشأة الاقتصادية في ساحة المنافسة أو الصراع من اجل البقاء.

[1] - كنجو عبدو كنجو . **الإدارة المالية**. الطبعة الأولى .دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .الأردن . 1997 . ص42 – 43 .

[2] - جميل احمد توفيق . **أساسيات الإدارة المالية**. الدار الجامعية .دون سنة نشر . ص340 .

الفرع الثاني: أنواع التمويل.

هناك عدة أنواع للتمويل تختلف باختلاف المعيار الذي تم من خلاله التصنيف فالتمويل من الوظائف التي اختلفت فيها وجهات النظر خاصة من ناحية التصنيف وتعدد الأنواع مع وجود عوامل تعد من عملية اختيار التمويل المناسب و الملائم لطبيعة ونشاط المؤسسة ، و الذي يمكن أن يحافظ عمى الاستمرار ، وبالتالي يمكن أن تصنف إلى عدة أنواع وهذا حسب المعايير التالية :

أولا : من حيث المدة التي يستغرقها التمويل.

1- التمويل قصير الأجل

يقصد به تمويل العمليات لمدة لا تزيد عن 12 شهرا ، يتم الدفع مع نهاية العملية ويوجد هذا التمويل لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات الموردين وعادة ما يتم تسديد التكاليف من إيرادات السنة [1].

2- التمويل متوسط الأجل

هو تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة سواء في صورة أموال نقدية أو أصول والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح بين 2 إلى 7 سنوات وتعتبر وسيلة من وسائل تمويل الاستثمار التشغيلي للمنشاة حيث ينتظر من ورائه استخدام الأرباح لتسديد هذا القرض .

3- تمويل طويل الأجل

هو التمويل الذي يشمل جميع الأموال المستحقة الدفع خلال مدة لا تتجاوز 7 سنوات و تكون موجية لشراء أصول جديدة لزيادة الاستثمار ، وكذا زيادة الإنتاجية أو تطوير نشاطها [2].

فالتمويل طويل الأجل يتعارض مع هدف الربحية لأنه قد لا يكون باستطاعة المؤسسة إعادة الأموال إلى المقرضين عند انتهاء الموسم و توفير الفوائض النقدية لديها في الوقت المناسب بسبب استعمالها في احتياجات أخرى بالإضافة إلى احتمال وجود غرامات على التسديد المتأخر [3] .

[1] - محمد صالح الحناوي.السيد عبد الفتاح عبد السلام.**المؤسسات المالية البورصة و البنوك التجارية**.الدار الجامعية . 1988 . ص267 .

[2] - رضوان وليد العمار.**أساسيات في الإدارة المالية** . دار المسيرة للنشر والتوزيع.الأردن. 1997 . ص 192 .

[3] - جميل احمد توفيق ، المرجع السابق ، ص 341.

ثانيا – من ناحية مصدر الحصول على الأموال

هناك نوعين من المصادر تتمثل في :

1- تمويل ذاتي (داخلي) : يعرف على انه وسيلة تمويلية جد هامة وهي الأكثر استعمال بحيث تسمح للمؤسسة بتمويل نشاطها الاستغلالي بنفسها دون اللجوء إلى أي مصدر أخر ، أي انه وسيلة تمويلية داخلية و تتمثل في النتيجة الصافية بعد الضريبة و الاستهلاك و المؤونات .

أما قدرة التمويل الذاتي فهي عبارة عن قياس للكتلة المالية التي تصرف من طرف المؤسسة لمواجهة النفقات المالية المرتبطة بتنمية الاستثمارات ورأس مال العمال من خلال هذا التعرف نستنتج أن قدرة التمويل الذاتي قبل توزيع العوائد عى المساه مين(قدرة التمويل الذاتي تساوي التمويل الذاتي زائد الفوائد) . ومنه نستنتج أن التمويل الذاتي وسيلة هامة لتسوية الديون عن طريق تسديد القروض القصيرة والمتوسطة الأجل، ومن خلال كل هذا يمكننا القول انه ذا أهمية قصوى عى مستوى المؤسسة، حيث يسمح لها التمتع
بحرية القرار وعدم الخضوع للضغوط الخارجية التي يمكن تؤثر عليها سلبا[1] .

2- تمويل خارجي

يعتبر التمويل الخارجي احد المصادر الرئيسية للتمويل بغض النظر عن الشكل القانوني للمشروع، فغالبا ما تكون المؤسسة في حاجة إلى أموال من اجل توسيع نشاطها أو إقامة استثمارات جديدة، هذه الاستخدامات غالبا ما تكون في حاجة إلى أموال كثيرة ولمدة طويلة نسبيا، وبالتالي فمصادرها الذاتية عادة ما تكون غير كافية لتلبية متطلباتها الاستثمارية وهذا ما يدفعها إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية [2].

وتتعدد المصادر الخارجية إلا انه يمكن تصنيفها إلى :الائتمان التجاري ،الائتمان المصرفي، التمويل عن طريق السوق المالي .

[1] - مفتاح محمد عقل.**مقدمة في الإدارة المالية والتحميل المالي**.الطبعة الثانية . دار المستقبل للنشر والتوزيع.الأردن. ص145 .

[2] - حيوله إيمان.**وسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية**. مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير تخصص إدارة أعمال.تحت إشراف د .ناصر مراد ..كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة سعد دحلب .البليدة . 2004 – 2005 .ص 53.

- **الائتمان التجاري**

يعرف بأنه نوع من أنواع التمويل القصير الأجل تحصل عليه المؤسسة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع أو المواد الأولية تلجأ إليه في حالة عدم كفاية رأس المال العامل لمواجهة الاحتياجات الجارية ويقدم في صورة قروض وتسهيلات مصرفية إلى المتعاملين بعمليات التسويق والتبادل التجاري المحلي أو الخارجي سواء كانوا أفراد أو هيئات أو حكومة[1] .

- **الائتمان المصرفي**

يعتبر الائتمان المصرفي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي التي تلجأ إليها المؤسسات وخصوصا الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغا من المال، أو تقديم تعهدا من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين [2].

- **التمويل عن طريق السوق المالي**

وينقسم هذا النوع من التمويل إلى تمويل بالأسهم أي زيادة حقوق الملكية والتمويل بالسندات وهو نوع من الاقتراض .

1- التمويل بالأسهم :حيث تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تطرح أسهمها في البورصة وفي هذه الحالة تتمكن المؤسسات من الحصول عمى التمويل اللازم وكذا تحقيق أرباح عالية نتيجة لبيع الأسهم بأسعار مرتفعة.

2- التمويل بالسندات : يقصد به لجوء المؤسسة إلى طرح سندات مباشرة للجمهور، وتعتبر مقرضا لان المؤسسة تتعهد برد قيمة السند (القيمة الاسمية)، وتلجأ إلى هذا النوع من التمويل عندما تعاني من عجز ولا ترغب في زيادة المساهمين [3].

[1] - فيصل جميل السعايدية .فضال عبد الله فريد ، **الملخص الوجيز للإدارة المالية والتحليل المالي** .ط.1 مكتبة العربي للنشر والتوزيع 2004 . ص 64.

[2] - صلاح الدين حسن السيسي .**قضايا اقتصادية معاصرة**. دار غريب.القاهرة. 2002 . ص31 .

[3] - مفتاح محمد عقل ، المرجع السابق ، ص 133 – 134.

خلاصة

مما سبق يمكن القول أن تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر في غاية الصعوبة وذلك نتيجة تداخل عدة عوامل ، ولكن تبقى التفرقة بينها وبين المؤسسات الكبرى قائمة وذلك بالاعتماد على عدة معايير، و بالتالي تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهم فروع الاقتصاد الوطني كما لها من مزايا تجعلها بمثالة الرائدة في حل الكثير من المشاكل كالبطالة و تحقيق التوازن الإقليمي و الاجتماعي وهذا لما تمتاز به من مرونة في التأسيس و سهولة الإجراءات وكذلك لا تتطلب رؤوس أموال كثيرة ولا تكنولوجيات عالية إنما تحتاج إلى أدوات بسيطة و رأس مال قليل .

لكن هذا لا ينفي العراقيل التي تواجهها سواء تلك المتعلقة بحد ذاتيا أو تلك المرتبطة بالمحيط الذي تمارس فيه ،وان اغلب الدراسات الاقتصادية والأكاديمية التي تطرقت للعراقيل التي تواجه المؤسسات الغيرة والمتوسطة تجمع على أن مشكل التمويل يعتبر من أهم المشاكل البارزة على الإطلاق والتي تحول دون إنشاء وتطوير هذه المؤسسات وتفعيل حركتها في الاقتصاد الوطني .

كما أن هناك عدة طرق للتمويل يمكن الاعتماد عليها من اجل الحصول على الأموال اللازمة لتحقيق الأهداف المنتظرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فان التمويل يختلف سواء من حيث المدة التي يستغرقها(تمويل قصير الآجل,متوسط ,آو طويل الآجل)آو من حيث الغرض(تمويل الاستغلال,تمويل الاستثمار) وأخيرا من ناحية مصدر الحصول على الأموال .

الفصل الثالث : البنوك الاجنبية التجارية و علاقتها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد

البنوك الأجنبية التجارية هي احدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل مع النقود والتي تسعى لتحقيق الربح، وتعتبر البنوك الأجنبية التجارية المكان الذي يلتقي فيه عارضي الأموال بالطلب عليها، اذ انها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات، ولهذا تحقق البنوك التجارية أرباحا عن طريق الفرق بين الفوائد وتوظيفها وتكلفة إيداعها وكذلك من خلال الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة ومن هذا برزت أيضا أهمية البنوك الأجنبية .

ويشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المجالات التي تمثل مجالا خصبا امام البنوك الأجنبية التجارية، وهو ما يجعل هذه الأخيرة تبحث بكل الوسائل لتلبية الاحتياجات المالية المتنوعة لهذا القطاع.

المبحث الاول : :مفاهيم التمويل

تحتاج المؤسسة إلى التمويل بمختلف مصادره وأنواعه وذلك لتغطية الاحتياجات السنوية الطارئة التي تمر بها، وقد أصبح واضحا أن النمو الاقتصادي في الدولة وبقاء المؤسسة ذاتها في ميدان الأعمال يتوقفان على التمويل .

المطلب الأول : ماهية التمويل وخصائصه

تعتبر وظيفة التمويل من الوظائف البالغة الأهمية وذلك لما توفره من أموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجتها المطلوبة ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على ماهية التمويل ومختلف خصائصه .

الفرع الأول : ماهية التمويل

- **التعريف الأول :** يعرف التمويل على انه" :التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام ."و انه " تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة فيما بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد .

- **التعريف الثاني :** كما يعرف أيضا على أنه" البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال و الاختيارات وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة .

- **التعريف الثالث :** وعرف أيضا : "أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة الدقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشات الأعمال والحكومات .

ومن خلال ما سبق نستخلص أن التمويل [1]:

" يعلق أساسا بالمبالغ النقدية(السيولة)وليس بالأصول العينية(السلع والخدمات)، ويتم التمويل بالأموال اللازمة فقط دون زيادة أو نقصان، ويكون الهدف الرئيسي منه هو تغطية الاحتياجات المالية لمختلف الأعوان الاقتصادية من عائلات ، مؤسسات اقتصادية ، ادارات عمومية ، و يرتبط التمويل بالعائد و تتم عملية التمويل في التوقيت الملائم .

الفرع الثاني : خصائص التمويل

إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مختلف المصادر تتميز بالخصائص التالية :

1- الاستحقاق : يعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها فيه بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى .

2- الحق على الدخل : وهو يعني أن مصدر التمويل له الحق الأول بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل المؤسسة .

3- الحق على الموجودات : إذا عجزت المؤسسة عن تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات الثابتة وهنا يكون الحق الأول لمصدر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل تسديد أي التزامات أخرى.

4- الملائمة : وهي تعني أن تنوع مصادر التمويل وتعددها تعطي للمؤسسة فرصة الاختيار للمصدر التمويلي الذي يناسب المؤسسة في التوقيت والكمية والشروط والفوائد [2].

المطلب الثاني :مصادر التمويل وأهميته وخطوات تمويل المشروع الاستثماري

مصادر التمويل هي تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشاة على الأموال كما أن للتمويل أهمية كبيرة في الاقتصاديات الحديثة ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على مصادر التمويل وأهميته .

[1] - احمد بوراس ، تمويل المنشآت الاقتصادية ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، 2008 ، ص 24 – 25 .
[2]- قاسم نايف علوان ، ادارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2012 ، ص 301 .

الفرع الأول :مصادر تمويل المشروع الاستثماري

1- مصادر التمويل قصيرة الأجل

وهو احد أنواع مصادر التمويل الخارجي ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في الشركة ويرتبط بتحقيق أهدافها في السيولة والربحية وينظر إلى التمويل قصير الأجل على انه مشكلة مستمرة للشركات التي تحتاج إليه وتتحدد مسألة استخدام التمويل قصير الأجل أو عدم استخدامه بطبيعة عمل كل شركة بسبب أن هذا النوع نادرا ما يستخدم لتمويل الأصول الثابتة، فالشركات الكبيرة التي تمتاز بضخامة أموالها الثابتة لا تواجه مشكلة التمويل قصيرة الأجل بنفس المستوى الذي تواجهه الشركات والأنواع من الشركات الأصغر حجما، وتلجأ الشركات إلى هذا النوع من التمويل للأسباب التالية :

2- مصادر التمويل متوسطة الأجل

يستخدم هذا النوع من التمويل لتمويل حاجة دائمة الشركة المفترضة كان يكون لتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين .لذا فان المنفق عليه اعتماد فترة التمويل على التدفقات النقدية التي تتولد خلال هذا العدد من السنين(مدة القرض). للمصارف التجارية دور كبير في هذا النوع من أنواع القروض، فبعد أن كانت تقتصر في التعامل المالي على التمويل قصير الأجل، اتجهت المصارف التجارية إلى تمويل المشروعات والشركات بقروض متوسطة الأجل تزيد فترتها على السنة وتصل إلى خمس سنوات ويسمى هذا النوع(المحدد بين فترة السنة ونهاية خمس سنوات)بالقروض متوسطة الأجل وغالبا، يتم تسديد هذا النوع من القروض بناء على شروط عقد الإقراض، ويكون سعر الفائدة للقروض المتوسطة الأجل أعلى من سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل[1] .

3- مصادر التمويل طويلة الأجل

تتعدد مصادر التمويل الطويلة الأجل مثلها مثل باقي المصادر الأخرى إلا أن الفارق الرئيسي بينهما هو الفترة الزمنية التي تحددها وتتمثل هذه المصادر في العناصر التالية :

- الأسهم العادية
- الاسهم الممتازة
- الاسهم المحتجزة

[1] - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ، ص 223.

- السندات
- القروض طويلة الاجل
- التمويل بالاستئجار

الفرع الثاني : اهمية التمويل

للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في :

1- يعتبر التمويل فرع من فروع الاقتصاد وتبرز أهميته في كونه يسهل انتقال الفوائض النقدية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي لها عجز مالي .
2- تكمن أهمية التمويل على مستوى المؤسسة في اعتباره الآلية التي توفر الاحتياجات المالية اللازمة للمؤسسة والممارسات التي تسمح وتهتم بحسن استخدام هذه الأموال وتحقيق عوائد مالية مرتفعة .

3- تهتم عملية التمويل بتحويل فكرة المشروع إلى واقع فعلي من خلال توفير الأموال اللازمة لقيام المشروع وتزويده بأساسيات قيامه من الأراضي والمباني وتجهيزات الإنتاج .
4- يساهم التمويل في الحفاظ على استمرارية حياة المشروع، وبقائه في موقع تنافسي، عن طريق مساهمته في شراء المواد واللوازم ومستلزمات الإنتاج الأخرى الضرورية لعملية الاستغلال في المؤسسة وعموما يمكن القول إن التمويل في المؤسسة هو نتاج لضرورة توفر رأس المال اللازم لتمويل العمليات الاستثمارية والإنتاجية والتسويقية في المؤسسة سواء كانت هذه العمليات تتم بطابع مرحلي أو موسمي أو استراتيجي طويل الأمد يتعلق بتواجد المؤسسة الاقتصادية .

و على مستوى البلد يمكن القول إن للتمويل دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز مختلف البرامج والمشاريع التي يترتب عنها :
5- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة .
6- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد .
7- تحقيق الأهداف المسطرة للدولة .
8- تحقيق الرفاهية للمجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية للسكان من خلال توفير السكن، الرعاية الصحية، فرص العمل .
9- يعتبر التمويل الدورة الدموية في المؤسسات، لذا يجب أن تضع الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى تتحقق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية .

الفرع الثالث : خطوات تمويل المشروع الاستثماري

إن تنفيذ وظيفة التمويل يختلف من مؤسسة إلى أخرى وفقا لاعتبارات كبيرة منها : الحجم وطبيعة النشاط والبيئة وغيرها، وهذا يعني أنه من الصعوبة وضع خطوات موحدة ونموذجية لكل المؤسسات لكن على الرغم من هذه الصعوبة فان الخطوات التالية يمكن أن تكون منطقية إلى حد بعيد[1] :

1- التعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة : لعل من أكثر أسباب فشل المشروعات الاقتصادية شيوعا هو تخطيط المشروع على أساس رأس المال الحالي الموجود أدى أصحاب المشروع ، و هذا لا يعتبر سببا في فشل المشروعات الاقتصادية فحسب بل يعتبر أيضا أحد أشكال التمويل الخاطئ للمشروعات التي يقوم بها المؤسسون ، و لهذا فان على المؤسسة أن تتعرف بشكل مستمر على الاحتياجات المالية في الفترة الحالية و الفترة المستقبلية القريبة منها و البعيدة ، بهد ذلك يجب ترتيب هذه الاحتياجات وفق أولويتها و أهميتها لكي يتم النظر فيما هو متوفر فيها ، و لهذا الأمر يتطلب من المخطط المالي أن يضع خطة مالية تتسم بالمرونة و إمكانية التغيير.

2- تحديد حجم الأموال المطلوبة : بعد أن يتم التعرف على الاحتياجات المالية تبدأ عملية تحديد كمية الأموال لتغطية هذه الاحتياجات، وهذه الخطوة ليست سهلة، لأنه من الصعوبة تقديم كمية الأموال بشكل دقيق، فقد يتم تقديره دون المستوى أو أقل من المستوى المطلوب، ولهذا لا بد من تحديد حدين لتمويل أية صفقة أو من عملية هما الحد الأعلى والحد الأدنى، ومحاولة الالتزام بهدفين الحدين بالاستناد إلى حساب تكلفة الأصول الرأسمالية وتحديد رأس المال العامل والنفقات الأخرى الضرورية .

3- تحديد شكل التمويل المرغوب : قد تلجا المؤسسة إلى الاعتماد على القروض أو إلى إصدار بعض الأسهم أو السندات وعادة ما يتم تمويل الأنشطة الموسمية بقروض موسمية، وتجدر الإشارة إلى ضرورية عدم الإسراف في إصدار السندات أو الأسهم لان ذلك يرتب التزامات معينة على المؤسسة، وهذا حال القروض أيضا، ولهذا تأتي ضرورة التناسب بين مدة التمويل وأسلوب التمويل .

4- وضع برنامج لاحتياجات المالية : بعد أن يتم تحديد الاحتياجات ومقدارها وشكل التمويل فان من الأحسن أن يتم وضع خطة أو جدول زمني من أجل تدفق هذه الأموال، لكيلا تتكبد المؤسسة تكاليف الأموال التي ستكون ضرورية في المرحلة الزمنية القادمة، وأثناء وضع الجدول الزمني لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المدة التي يحتاجها الممول لكي يلبي طلبات التمويل المقدمة من قبل المؤسسة .

[1] - بوفليح نبيل ، التمويل الاسلامي كاسلوب لمواجهة تحديات ، كلية الادب و العلوم الانسانية ، الجزائر ، ص 2 .

5- وضع وتطوير الخطة التمويلية : تتضمن الخطة التمويلية النشاطات التي ستنفق بها الأموال والعوائد المتوقعة منها، بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على الأموال اللازمة وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد وأن هذه الخطة تبين أيضا مقدار التدفقات الداخلة والخارجة، نفس الشيء الذين يطمئن المقرضين على منح أموالهم عندما يعلمون مواعيد استردادها[1] .

6- تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتمويلها : أن تنفيذ الخطة يتطلب أن يكون موضوعة بشكل جيد قابل للتطبيق كما يتطلب المتابعة المستمرة وتصحيح الانحرافات عن التنفيذ الخاطئ أو أسباب أخرى، ولا شك أن الخطة التمويلية يمكن أن تتقادم، لهذا لا بد من العمل على تحديثها وتعديلها وفق المتطلبات الحديثة .

[1] - عمري ريمة ، اليات تمويل المؤسسة قطاع التعليم العالي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2007 ، ص 3 .

المبحث الثاني : وظيفة البنوك الأجنبية في التمويل

إن وظيفة التمويل من أهم الوظائف داخل أية مؤسسة اقتصادية مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها، ويعد قرار التمويل من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة بما في ذلك البنوك الاجنبية التي تعتبر عنصر حيوي في عملية التمويل هذه، في مقابل ذلك فهي تحتاج إلى التمويل اللازم لاستمرار نشاطها وبلوغ أهدافها.

من خلال ذلك سنحاول التعرف في هذا المبحث على تمويل البنوك الاجنبية بصفة عامة وعلى التقنيات الحديثة واستراتيجية البنوك.

المطلب الأول : تمويل البنوك الاجنبية

يمكن تقسيم مصادر تمويل البنوك الاجنبية إلى **مصادر داخلية وأخرى خارجية** على النحو التالي:

1-1-المصادر الداخلية (الذاتية) :

وتنقسم إلى :

1-1-1- رأس المال

ويتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل البنك عليها من جميع المصادر، ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع البنك خاصة أصحاب الودائع منهم حيث أن رأس المال يحدد قيمة الضمان الذي يعتمد عليه المودعون ضد ما يطر أ من تغيرات على قيمة المجودات التي يستثمر فيها البنك أمواله[1] .

1 - 1- 2- الاحتياطات

وهي مبالغ يستقطع من الأرباح سنويا بهدف تقييدها لتحقيق أغراض معينة وهذا معناه عدم إمكان توزيع أرباح منها، والاحتياطات توجد على نوعين .

[1] - زياد رمضان ، محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2006 ، ص 53.

أ- الاحتياطي القانوني

حيث يكون البنك ملزما بتمويه بحكم القانون الذي أصدره البنك المركزي بهذا الخصوص، ويمثل نسبة من الودائع لدى البنك.

ب - الاحتياطي الخاص

حيث يحتفظ به البنك اختياريا، وعادة يطلق على هذا النوع من الاحتياطي اسم" **الاحتياطي الخفي**"، حيث يحتفظ به، يمثل هذا الاحتياطي لتغطية النفقات المرتفعة في المستقبل .

1-2- المصادر الخارجية

تمثل التزامات البنك للغير وتتمثل في :

1-2-1- الودائع

تعتبر أهم مصدر من مصادر تمويل البنوك الاجنبية ، وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنوك الاجنبية ، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية أهمها :

الودائع الجارية(تحت الطلب)

عبارة عن مبالغ تودع لدى البنك الاجنبي ويتعهد البنك بدفعها في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحبها كليا أو جزء منها، وعادة تسحب بواسطة الشيكات، ولا يدفع عليها أسعار فائدة، حيث أن هذا النوع من الودائع يمثل مصدرا أساسيا لسيولة البنوك الاجنبية[1] .

أ - الودائع لأجل

ويقصد بها الودائع التي يلتزم البنك بموجبها بالدفع في وقت لاحق على ايداعها يتم الاتفاق عليه المودع والبنك، ويدفع البنك عليها أسعار فائدة للمودع نظير انتظاره لفترة من الزمن .

[1] - ضياء مجيد ، اقتصاديات النقود و البنوك ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2008 ، ص 276.

كما أن هناك ما يسمى بالودائع الثابتة بإخطار : وهي التي لا يتفق البنك مع أصحابها بدفعها في وقت معين، ولكن عند السحب على المودع إشعار البنك أو إخطاره قبل وقت مناسب من تاريخ سحبها، وأيضا يدفع البنك عليها أسعار فائدة .

ج- ودائع التوفير

وهذا النوع من الودائع يودع لدى صناديق البريد أو البنوك الادخارية، ويحصل أصحابها دفاتر تقيد وتسجل عليها وتثبت فيها دفعات مبالغ الإيداع والسحب، وتدفع البنوك عليها سعر فائدة .

1-2-2- شيكات وحوالات واعتمادات دورية

هي عبارة عن خصم والتزامات على البنك أن يكون ملزم بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق .

1-2-3- الاقتراض من البنك المركزي

تلجأ بعض البنوك الاجنبية للاقتراض للأسباب متعددة، فعندما تمر البنوك بأزمة سيولة لأي سبب من الأسباب فيكون الملجأ الأخير لها هو الاقتراض من البنك المركزي .أما إذا كانت ترغب بزيادة قدرتها على الاستثمار والتوسع عند وجود فرص استثمارية جيدة، فإنها تقوم عادة بإصدار سندات دين تكون القائدة عليها أقل من العوائد التي ستجنيها جراء استثمار الأموال المتجمعة من بيع هذه السندات [1].

المطلب الثاني :التقنيات الحديثة للبنوك الاجنبية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تعتمد هذه التقنيات الحديثة على توفير الشروط الأساسية لتجاوز مشكلة ارتفاع درجة المخاطرة وعدم التناظر في المعلومات وتتمثل هذه الشروط في :

- تطوير طرق تقديم الخدمات المالية وتنويعها وتكييفها مع احتياجات المؤسسات .،
- تخفيض تكاليف إدارة القروض عن طريق تطبيق التقنيات الحديثة في جمع ومعالجة المعلومات وبذلك تسهيل عملية الإقراض، إضافة إلى إمكانية تعاون البنوك مع الجمعيات المهنية لهذه المؤسسات وكذا مؤسسات الدعم المختلفة لهذا القطاع بهدف الحصول على معلومات أكثر دقة أو حتى على ضمانات مالية أو شبه مالية منها. ومن بين هذه التقنيات المستخدمة والتي أثبتت نجاعتها نذكر منها :

[1] - عبد الوهاب يوسف احمد ، التمويل و ادارة المؤسسات المالية ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2008 ، ص 157.

2-1- نظام تصنيف الإئتمان (Credit Scoring)

وهذه الطريقة بدأ تطبيقها في أوائل التسعينات من طرف البنوك الجارية الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية خصيصا لتقييم قروض الاستهلاك، وتم تعميمها بعد ذلك في كل أنحاء العالم بحيث أصبحت حاليا غالبية هذه القروض تدرس وتمنح على أساس هذه الطريقة وبشكل آلي، وتعتمد هذه الطريقة في تقييمها للمخاطر، التي قد تنجح عن منح القروض على أساس التحليل الإحصائي الذي يسمح بالتنبؤ باحتمال عدم قدرة الزبون على الدفع، وتقوم هذه الطريقة على الأسس التالية :

استنتاج مقياس كمي بالاعتماد على النماذج الإحصائية من خلال د راسة العينة الإحصائية للمجتمع الذي ينتمي إليه الزبون والمكون من المقترضين القدامى بهدف التنبؤ بقدرته على الوفاء بالالتزامات [1].

- توفير عدد كبير من الزبائن(أي المجتمع الإحصائي)وبالتالي اختيار العينة الممثلة لذلك المجتمع و باختصار فإن هذه الطريقة تعتمد على استغلال المعلومات المجمعة حول الزبائن في الماضي لمعرفة الأداء في الحاضر والتنبؤ في المستقبل.

2-2- طريقة ترتيب المؤسسات من طرف الآخرين (External Rating)

إن هذه الطريقة تحدد المكانة المالية والمستقبلية عن طريق تقييم قدراتها على الدفع وتزيد من الشفافية في علاقة المقرضين بالمقترضين، وحتى في حالة قيام المقرض بتقييم مؤسسة يضاف هذا التقييم الخارجي للمؤسسة من طرف مؤسسات متخصصة في المجال أو الجمعيات المهنية التي تنتمي إليها المؤسسة المقترضة، بهدف التدقيق والتأكد من المعلومات المتوفرة لديه وتبقى المؤسسة المقترضة هي المستفيد الأول من هذا التقييم بمثابة قوة دافعة، كما للاستمرار في تقويم وضعيتها عن طريق تدعيم نقاط القوة ومعالجة النقائص التي تعاني منها .

2-3- طريقة تقاسم المخاطر مع طرف ثالث (Shoring Risk With Third)

تعتبر أكبر عائق يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما تتقدم إلى البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لطلب القروض هو ضعف أو انعدام الضمانات، ولتجاوز هذه المشكلة لجأت البنوك للتعاون مع أفراد أخرى لتقاسم المخاطر، كما قامت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء مؤسسات الضمان المشترك(أو الكفالة)،

[1] - حسين محمد سمحان ، سهيل احمد سمحان ، النقود و المصارف ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الاردن ،2010 ، ص 162.

ففي الاتحاد الأوروبي مثلا ظهرت مؤسسات الضمان المتبادل، وتلعب دور الوسيط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك، حيث تقوم بضمان القروض الممنوحة لأعضائها، كما تقدم لهم الدعم في مجال التكوين والاستشارة وغيرها، وغالبا ما تقوم البنوك بتقديم القروض بناء على تقييم مؤسسات الضمان أولا وعلى مقدار أو نسبته ثانيا.

إضافة الى هذه الطرق التي تم عرضها توجد عدة طرق أخرى في هذا المجال لم يتم التطرق إليها نظرا لقلة استعمالها حاليا، ومن بينها طريقة إشراك المقترض في تقييم المخاطر وطريقة تحميل تكاليف الاقتراض حسب مستوى المخاطرة .

المطلب الثالث : استراتيجية البنوك الأجنبية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد دعت الضرورة بالنسبة للبنوك الأجنبية في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية ومواجهة لتحديات عصر العولمة، أن تسعى إلى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنويع مجالات توظيف مواردها على أسس تتماشى مع احتياجات الزبائن المتعددة، ولقد شكل زيادة التوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الميادين التي تعد مجالا خصبا لتطوير النشاط التمويلي للبنوك، باعتباره أن هذا القطاع من المؤسسات يشكل غالبية النسيج المؤسساتي في أغلب الدول تتطلب توافر المتطلبات التالية [1]:

- تكييف المستويات الإدارية الخاصة بالدراسات واتخاذ القرارات لتحقيق الكفاءة و الفعالية وذلك بالاهتمام ب :

- توفير أدوات ودعائم تسيير القروض.،
- تطوير وتنمية القدرات الإدارية على تحليل خطر تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .،
- إعداد السياسة الافتراضية للبنك بما تتماشى والأهداف العامة المسطرة .،
- العمل على توزيع الخطر الائتماني على مختلف النشاطات الاقتصادية .،
- الحث على إنشاء مؤسسات رأس مال المخاطر ومؤسسات التمويل التأجير من أجل .

[1] - عبد الحكيم عمران ، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رسالة ماجيستير (غير منشورة) ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر ، 2006 ، ص 66 – 67.

- المرافقة والمساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الميادين التالية :

- الدخول في مشاريع التعاون والشراكة. ،
- إعادة الهيكلة والخروج من مراحل التعثر.،
-مرافقة أصحاب المؤسسات في عمليات التصدير والدخول إلى الأسواق الأجنبية.،
- الدخول إلى الأسواق المالية.

- التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير المعلومات الضرورية حول هذه المؤسسات .،

خلاصة

من خلال هذا الفصل يتضح لنا أن البنوك على اختلاف أشكالها، والبنوك الاجنبية على وجه الخصوص، إحدى أدوات النظام الاقتصادي الهامة في العصر الحديث، ولها أهمية بالغة في مختلف الاقتصاديات، وهذه الأهمية لم تكتسب من فراغ، وانما من خلال النشاطات والأدوار التي تقوم بها .

حيث أصبحت البنوك أهم قناة لتمويل التنمية والنهوض بمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تسعى إليها دول العالم خاصة المتخلفة منها، ولها دور أساسي في متطلبات التنمية والمساهمة في إقراض الأموال الازمة لمختلف النشاطات وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الرابع :الدراسة الميدانية

تمهيد

تعتبر البنوك الأجنبية من بين الهيئات الفاعلة في إنعاش الاقتصاد الوطني، حيث تزخر الجزائر بالعديد من هذه المؤسسات المصرفية والمالية بمختلف أنواعها، وبما أن بنك **سوسيتي جينيرال الجزائر "Société Générale –** من بين هذه البنوك الأجنبية في الجزائر، قمنا باختياره من أجل دراسة حالة حول الدور الذي يلعبه في تمويل المشاريع الاستثمارية .

المبحث الأول : عموميات حول بنك سوسيتي جينيرال الجزائر

يعتبر بنك سوسيتي جينيرال الجزائر من أهم البنوك التي تساهم بفعالية في تحريك الجهاز المصرفي وهو بنك حديث النشأة في الجزائر ، لذلك سنقوم تقديم نبذة تاريخية عن النشأة وتطور البنك ثم التطرق الى مجموعة الخدمات المقدمة لزبائنه .

المطلب الأول : مفاهيم لبنك سوسيتي جينيرال الجزائر .

الفرع الأول : نشأة وتطور بنك سوسيتي جنيرال الجزائر.

يعتبر بنك سوسيتي جنيرال الجزائر من أول البنوك التي أنشت في فرنسا في 4 ماي 1984 من طرف مجموعة صناعية قصد تمويل الصناعة والتجارة في فرنسا، وتمتلك سوسيتي جينيرال الجزائر أول شبكة مصرفية في العالم من ناحية الخدمات المالية وعرفت توسعا كبيرا في مختلف أنحاء العالم وهذا الانتشار جاء نتيجة الكفاءة الكبيرة خاصة في مجالي التمويل والاستثمار .

تعد سوسيتي جينيرال الجزائر مملوكة بالكامل من قبل مجموعة س وسيتي جينيرال وهي من أ ول البنوك الخاصة التي تستقر في الجزائر من عام 2000 وشبكتها في توسع مستمر حيث تملك حاليا 90 وكالة موزعة على 30 ولاية منها 11 مركز أعمال مكرسة لأنشطة العملاء من الشركات ومركز للشركات الكبيرة .

سوسيتي جينيرال الجزائر يقدم مجموعة من الخدمات المصرفية المتنوعة والمبتكرة لأكثر من 450000 عميل من الأفراد والمهنيين والمؤسسات .

فريق البنك يتكون من 1400 موظف في 31 ديسمبر 2017 .

ولقد شهدت سوسيتي جينيرال الجزائر عدة تطو رات سنقوم بإيجازها في النقاط التالية :

- **1998 / 1999 :** الحصول على الاعتماد المصرفي وانشاء الشركة الفرعية سوسيتي جينيرال الجزائر.
- **2000 :** افتتاح أول وكالة في الأبيار في مارس 2000 .،
- **2004 :** فرع سوسيتي جينيرال الجزائر مملوكة بالكامل لمجموعة سوسيتي جينيرال الجزائر بعد إعادة شراء أسهم الأقلية .،

- **2007 :** انشاء مديرية الشركات الدولية الكبرى (DGEI).،
- **2008 :** انشاء مديرية الشركات الوطنية الكبرى (DGEN). ،
- **2009 :** انشاء نشاط بنك تمويل الاستثمار (BFI). ،
- **2010 :** انشاء اربعة مراكز اعمال في الجزائر العاصمة لخدمة الشركات الصغيرة و المتوسطة بشكل افضل . ،
- **2011 :** انشاء وكالة العميل الوراثي (ACP). ،
- **2012 :** موقف التواصل الجديد على أساس قيمة(روح الفريق) . ،
- **2013 :** فتح 15 فرع جديد في مختلف أنحاء الأراضي الوطنية . ،
- **2014 /2015 :** افتتاح 4 مراكز أعمال جديدة . ،
- **2015 :** الاحتفال ب 15 سنة من الأعمال المصرفية وزيارة مدير المجموعة الأولى فريديريك أوديا للجزائر.،
- **2016 :** افتتاح مركز أعمال في عنابة . ،
- **2017 :** افتتاح 4 وكالات جديدة .

الفرع الثاني : خصائص بنك سوسيتي جينيرال الجزائر :

1- بنك تجاري للمؤسسات : وضع البنك التجاري يعطي كامل الحق لبنك سوسيتي جينيرال الجزائر في اجراء جميع العمليات المصرفية على الصعيد الوطني و الدولي والتي تتمثل في تقديم منح ومساعدات لشركات الإقراض.،

2- بنك للأفراد : بنك سوسيتي جينيرال الجزائر يفتح أبوابه للأفراد لتقديم المنتجات والخدمات بطرق ومناهج مختلفة حسب التطلعات المرادة .،

3- بنك الخدمات : يوفر البنك لعملائه من الشركات والافراد الحلول الأكثر حداثة من حيث السرعة والأمان .،

4- بنك ذو شبكة بنكية واسعة :التوسع المستمر بنك سوسيتي جينيرال الجزائر جعله يتربع على شبكة واسعة من التراب الوطني رغم حداثته في الساحة المالية الجزائرية .

الفرع الثالث :أهداف بنك سوسيتي جينيرال الجزائر

يلتزم بنك سوسيتي جينيرال الجزائر التزاما راسخا لضمان أعلى مستوى جودة في كل أعماله المصرفية إذ منذ منح الاعتماد للبنك وهو يسعى إلى استغلال كل الوسائل الحديثة المستعملة في المجال البنكي لتقديم أعلى مستوى من الخدمات وبجودة عالي ويمكن حصر أهداف سوسيتي جينيرال الجزائر فيما يلي :

1- السعي إلى تعظيم قيمة موجوداته

وهذا الهدف يعتبر من الأهداف المسطرة لكل بنك سواء كان أجنبي أو وطني حيث تعتبر زيادة الموجودات أو بعبارة أخرى تعظيم الأرباح من اولويات بنك سوسيتي جينيرال الجزائر.

2- تلبية جميع احتياجات العملاء

أي العمل على الوفاء بكل الالتزامات التي هي على عاتق البنك وعلى ر أسها توفير كل الاحتياجات التي يطلبها العميل بأحسن صورة .

3- توسيع الشبكة للبنك في مختلف أنحاء البلاد

يسعى بنك سوسيتي جينيرال الجزائر الى زيادة عدد وكالاته في أرجاء الوطن وذلك بتوسيع خدماته وزيادة عدد المتعاملين خاصة وأنه لكسب مكانة في السوق .

4- السرعة في الأداء

القيام بالعمليات البنكية والمعاملات المختلفة في أوقات قياسية .

5- العمل على تطوير منتجات جديدة

وذلك من خلال خلق منتجات أخرى تكون ذات ميزة خاصة عن باقي المنتجات المقدمة من قبل البنوك الأخرى .

الفرع الرابع : الهيكل التنظيمي لسوسيتي جينيرال الجزائروكالة مستغانم .

الشكل رقم (01) : الهيكل التنظيمي لسوسيتي جينيرال الجزائر

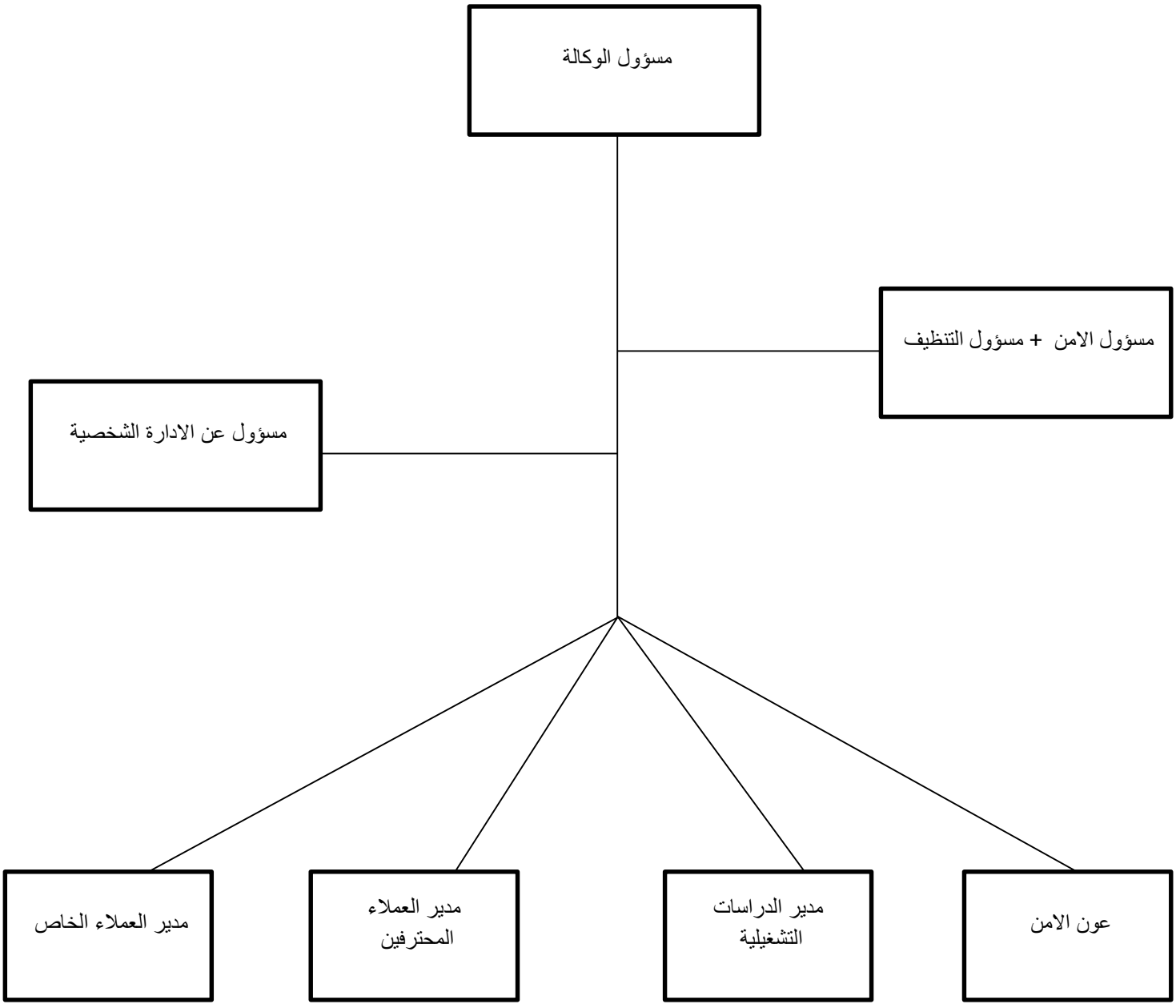

المصدر: من اعداد الطالب ، وثائق المؤسسة .

المطلب الثاني :خدمات ومنتجات وبعض أرقام لنشاطات بنك سوسيتي جينيرال الجزائر

الفرع الأول : خدمات مؤسسة سوسيتي جينيرال الجزائر

1- **القرض (Prêt) :** حيث يهتم البنك بتقديم أحسن الخدمات والمنتجات للعملاء خاصة الأفراد .

2- الادخار (Epargne):

- دفاتر التوفير (Le Livre d'épargne)
- شهادات التوفير (Bon de caisse)

3- حسابات الودائع (Comptes de dépôts): يوافق البنك على فتح للأفراد(الأشخاص الطبيعيين)الحسابات بالدينار والعملات الأجنبية .

- حسابات الودائع بالدينار .
- حسابات الودائع بالعملات الأجنبية .

4- البطاقات البنكية (Carte Bancaires): يقدم البنك عدة أنواع من البطاقات على الصعيد الوطني والدولي:

- بطاقة La Carte CIB CIB
- بطاقة فيزا الذهبية (La Carte Visa Or).
- بطاقة فيزا التقليدية (La Carte Visa Classique).
- بطاقة فيزا للدفع المسبق (La Carte Visa Prépayé)
-

5- تأجير الخزائن (Les Coffres Fort): هي المقصورات أو الخزائن لوضع الأشياء الثمينة الخاصة بالعميل تكون امنة وبتكلفة أقل وهي خدمة متوفرة في بعض الوكالات عبر التراب الوطني .

6- الخدمات الإلكترونية: حيث يوفر بنك سوسيتي جينيرال الجزائر خدمات الصراف الالي في كافة فروعه المعتمدة داخل البلاد .

الفرع الثاني :منتجات بنك سوسيتي جينيرال الجزائر

وهي القروض الممنوحة من طرف مؤسسة سوسيتي جينيرال الجزائر.

1- قروض الاستغلال

- **القروض المباشرة :** وتتم هذه القروض عن طريق تحويلات نقدية مباشرة كما تسمى أيضا بقروض الصندوق وتسمح هذه القروض للعميل بالاستفادة من عدة أنواع وهي :

✓ السحب على المكشوف وتسهيلات السحب على المكشوف لإدارة وملئ الفجوات النقدية الخاصة لفترات قصيرة تناسب احتياجاتك .
✓ الخصم التجاري لتعبئة الديون التجارية المستحقة وتسويتها عن طريق الكمبيالات .
✓ التسبيقات على الفواتير .

- **القروض بالالتزام(قروض بالإمضاء)**

هي عبارة عن التزام كتابي يقدمه البنك الى المدين في حالة عدم وفائه بالالتزامات التي عليه .

✓ **الكفالة :** وهي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك، يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته . ،
✓ **الاعتماد المستندي :** وهو تسهيل يتمثل في بطاقة دفع تسمح للزبون بالقيام بعمليات الاستيراد الخاصة به. ،

✓ **الضمانات :** هي بيانات على ضمانات طلب الزبون لأداء الالتزامات التعاقدية الخاصة به . ،

2- قروض الاستثمار

- **قروض متوسطة الأجل :**موجه إلى تمويل مشاريع البناء، والتوسيع والتحديث في المؤسسة الخاصة بالزبون .،

- **التأجير التمويلي :** بهدف رأسمالي بطلب من مستأجر بتمويل شراء أصل التأجير التمويلي هو نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر استثماره لمدة لا تقل عن 75 %من العمر الافتراضي للأصل مقابل دفعات دورية، مع احتفاظ المؤجر لملكية الأصل وحتى نهاية العقد وامتلاك المستأجر لخيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى .

- ✓ **عمليات التجارة الخارجية (Operations de Commerce Extérieur). ،**
- ✓ **توطين الواردات والصادرات(Domiciliations des importations et de exportations) .،**
- ✓ **خطابات الاعتماد للاستيراد (Lettres de crédit à l'import).،**
- ✓ **خطابات الاعتماد للتصدير(Lettres de crédit à l'export). ،**
- ✓ **خصومات وثائقية(Remises Documentaires).**

الفرع الثالث :ملف القرض الاستثماري في سوسيتي جينيرال الجزائر

يتكون ملف القرض الاستثماري في سوسيتي جينيرال الجزائر من عدة وثائق، تتمثل فيما يلي :

1- طلب القرض من طرف العميل(اجباري) . ،
2- كشف اخر ثلاثة أشهر ضريبية(اجباري) .،
3- الوضع المتوسط أقل من 3 أشهر(إذا كان الطلب بعد 30 ة/ 6 / ن) (اجباري) . ،
4- ميزانية ن +1 (اختياري) . ،
5- ميزانية ن+ 5 (العمل خلال مدة القرض) (اجباري) . ،
6- كشف الضرائب(أقل من 3 أشهر) (اجباري) . ،
7- تحديث CNAS/CASNOS أقل من 3 أشهر (اجباري) . ،
8- تحديث CACOBATH أقل من 3 أشهر(اختياري) . ،
9- ترخيص بمعاينة مركز المخاطر(اجباري) . ،
10. وثيقة KYC (اجباري) . ،
11- وثيقة معلومات سرية على الضمان(اجباري) . ،
12- الوضع(خاص بالشخص المعنوي)(اجباري) . ،
13- موافقة RC (اجباري) . ،
14- البطاقة الضريبية(اجباري) . ،

15- خطة التكاليف(اختياري) . ،
16- خطة الاستيراد(اختياري) .،
17- شهادة كفاءة(اختياري) .،
18- شهادة ملكية(اجباري) .،
19- نسخة من الصفقات الممضاة(اختياري) .،
20- فاتورة PROFORMA (اجباري) .،
21- الشهادات المتحصل عليها(اختياري) .،
22- شهادة الخزينة المتوقعة ل 12 شهر (اختياري) .،
23- نسخة من الميزات الضريبية(اجباري) .،
24- دراسة تقنية واقتصادية(اجباري) .،
25- تقرير الخبرة(اجباري) .،
26- التصريح بالعوائد لأخر 3 انشطة (اختياري) .،
27- العائد المتوسط لأخر 3 اشهر (اخياري) .،
28- المداخيل المتوقعة (اختياري) .،
29- كشف الحساب ل 12 شهر (اختياري) .

الفرع الرابع : بعض ارقام نشاطات بنك سوسيتي جينيرال الجزائر .

اولا : محفظة عملاء سوسيتي جينيرال الجزائر PORTEFEUILLE CLIENTS

- محفظة العملاء

من التقارير السنوية لسوسيتي جينيرال الجزائر بانها تساهم بشكل كبير في تمويل المشاريع الخاصة بالمؤسسات سواء الصغيرة أو الكبيرة بنسبة تقدر ب 87 % من اجمالي المحفظة ككل ولكن نلاحظ أن الجزء الأكبر منها موجه لتمويل المؤسسات الكبيرة بنسبة 56 % بينما نسبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدر ب 31 % أما النسبة الباقية فهي للأفراد والتي قدرت ب 13 % .

ثانيا : الاموال الخاصة ببنك سوسيتي جينيرال الجزائر LES FONDS PROPRES

- الاموال الخاصة ب SG

من التقارير السنوية بين لسوسيتي جينيرال الجزائر بان الأموال الخاصة بالبنك تعرف تطورا كبيرا حيث كانت سنة 2014 تساوي 2 مليار دينار ثم بدأت في زيادة مستمرة الى أن وصلت سنة 2021 الى 43 مليار دينار، أي بزيادة تقدر ب 41 مليار دينار وهذا ان دل على شيء انما يدل على تطور وتوسع أنشطة سوسيتي جينيرال الجزائر في السوق المصرفية الجزائرية .

ثالثا : عدد زبائن سوسيتي جينيرال الجزائر CLIENTS SG

- عدد زبائن SG

من التقارير السنوية لبنك سوسيتي جينيرال الجزائر بأن عدد الزبائن وعدد وكالات البنك في مختلف أنحاء الوطن في تزايد مستمر حيث قدر عدد الزبائن سنة 2004 ب 10000 زبون وفي نفس السنة قدر عدد الوكالات ب 8 وكالات ثم بدأت هذه الأرقام في تزايد مستمر الى غاية 2017 حيث قدر عدد الزبائن 455000 زبون أي بزيادة تقدر ب 455000 زبون بينما أصبح عدد الوكالات 90 وكالة أي بزيادة قدرها 82 وكالة وهذا ان دل على شيء انما يدل على
جودة خدمات سوسيتي جينيرال الجزائر و التي من خلالها استطاعت جلب عدد كبير من الزبائن كما يدل على توسع شبكتها و انتشارها في كافة انحاء الوطن .

رابعا : مجموع ميزانيات سوسيتي جينيرال الجزائر TOTAL BILAN

- مجموع ميزانيات SG

من التقارير السنوية لبنك سوسيتي جينيرال الجزائر بان تطور مجموع ميزانيات سوسيتي جينيرال الجزائر منذ سنة 2014 حيث حقق البنك نتائج إيجابية متتالية الى أن وصل سنة 353 مليار دينار حيث تقدر الزيادة ب 214 مليار دينار، وهذا يدل على سعي سوسيتي جينيرال الجزائر في المواصلة لكسب أكبر حصة ممكنة في السوق المصرفية الجزائرية .

خامسا : عدد العمال EFFECTIF SG

- عدد العمال SG

من التقارير السنوية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر بأن عدد عمال بنك سوسيتي جينيرال الجزائر وزيادة وتطور مستمر ويرجع ذلك الى الزيادة في عدد الوكالات المعتمدة للبنك عبر أنحاء الوطن، الأمر الذي تطلب المزيد من الموارد البشرية لتسيير العمليات المصرفية بجودة وكفاءة كبيرة ولتلبية كل متطلبات الزبائن بدون تقصير حيث بلغ سنة 2021 الى 1435 عامل .

المبحث الثاني : مساهمة بنك سوسيتي جينيرال الجزائر في تمويل عملية الاستثمار في الجزائر.

ساهمت سوسيتي جينيرال الجزائر في تمويل عملية الاستثمار في الجزائر وهذا من خلال تقديم عدد كبير من القروض بالمقابل تحصلت على ودائع ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرف على عدد القروض الممنوحة من طرف سوسيتي جينيرال الجزائر كما سنتعرف أيضا على عدد الودائع المحصلة من الزبائن.

المطلب الأول : الودائع والقروض الممنوحة Crédits et Dépôts من طرف سوسيتي جينيرال الجزائر

- الودائع و القروض الممنوحة

من التقارير السنوية لبنك سوسيتي جينيرال الجزائر بأن الموارد الخاصة بسوسيتي جينيرال الجزائر تعرف تزايدا مستمرا وهذا من خلال حجم الودائع المجمعة(Dépôts) للبنك خاصة خلال الثلاث السنوات الأخيرة، كما نلاحظ أيضا أن حجم القروض الممنوحة (Crédit) في تزايد مستمر وهذا يدل على استمرار وتوسع سوسيتي جينيرال الجزائر في تمويل الاستثمارات والاقتصاد في الجزائر .

خلاصة :

من خلال ما تطرقنا اليه في الفصول السابقة عن دور البنوك التجارية الأجنبية في تمويل المشاريع الاستثمارية نستنتج أن الجزائر تمتلك مجموعة كبيرة ومهمة من البنوك المختلفة، ويعتبر بنك سوسيتي جينيرال الجزائر جزء مهم من هذه المجموعة الكبيرة لما له دور مهم وفعال في عملية التمويل من خلال القروض التي يستعملها في تمويل المشاريع المختلفة وفي مختلف المجالات سواء كانت صناعية أو عقارية... الخ، كما يقوم بالعديد من العمليات التي تشكل نشاطه الرئيسي مثل استلام الودائع ومنح القروض و التي تهدف إلى تقديم مساعدة للمؤسسات والهيئات المقترضة من أجل تمويل نشاطه و تنمية قدارته وتهدف إلى المشاركة في عملية التنمية المحلية.

خاتمة

خاتمة :

تختلف الاستثمارات وتصنف ضمن عدة قنوات فهي تنقسم إلى استثمارات من حيث مدتها أي عمر الاستثمار ومن حيث التدفقات النقدية الواردة عنها وأيضا من حيث الغرض المستهدف من هذه الاستثمارات وعملية المفاضلة بين المقترحات الاستثمارية تتطلب د راسات وافية اقتصادية كانت أم مالية ، ومن أجل نجاح أي مشروع لابد من أخذ بعين الاعتبار ما يستلزمه من موارد ودرجة توفرها إضافة إلى أهمية هذا المشروع في محيطه الاقتصادي سواء من ناحية المداخيل التي يحققها، أو من ناحية اجتماعية أو اقتصادية من خلال مناصب الشغل التي توفرها ، وعلى الرغم من وضع عدة مقومات وآليات بهدف تأهيل وترقية الاستثمارات إلا أن هذه الأخيرة ما زالت تعاني من مجموعة من النقائص خاصة تلك المتعلقة بالجانب التمويلي و لاسيما التمويل المصرفي، ورغم تنامي عدد البنوك التجارية الأجنبية العاملة في القطاع المصرفي إلا أن مشكل التمويل ما زال قائما وعائقا حقيقيا أمام أصحاب المشاريع الاستثمارات ، وهذا ما جعل البنوك التجارية تقترب شيئا فشيئا من أصحاب المشاريع الاستثمارية من أجل تمويلها وفق طرقها المميزة، ومن خلال البحث تبين لنا بوضوح الدور والأهمية التي يمكن أن تلعبها البنوك التجارية الأجنبية في تمويل الاستثمارات .

- النتائج المتحصل عليها :

1- يوفر بنك سوسيتي جينيرال الجزائر العديد من منتجات مالية متنوعة الموجهة للمشروعات الاستثمارية، بحيث يوفر البنك قروض استثمارية واستغلالية وعدة أنواع أخرى من القروض.

2- يقوم بنك سوسيتي جينيرال الجزائر بدور إيجابي وفعال في تمويل المشروعات وهذا ما يؤدي الى تنمية وتطور الاقتصاد الجزائري.

3- هناك تزايد مستمر للمبالغ ونسب التمويل المقدمة من قبل بنك سوسيتي جينيرال الجزائر للمؤسسات بمختلف أشكالها عام بعد عام .

4- يحتوي بنك سوسيتي جينيرال الجزائر على فريق عمل فعال وذو كفاءة عالية كما يستعمل تقنيات عالية الجودة للتعامل مع العملاء .

5- المشاريع الاستثمارية هي روح الاقتصاد، ودراسة جدوى المشروع الاستثماري هي دعم لنجاح المشروع.

6- نظرا للمخاطر التي تترتب عن عملية تمويل الاستثمارات يقوم البنك بالأخذ بعين الاعتبار الضمانات البنكية.

7- يعتمد البنك في إتخاذ قرار منح القرض على دراسات ومعلومات المتعلقة بالمستثمر، وفق شروط ومعايير ليضمن بذلك المشروع واستمراريته .

8- تعتبر الاستثمارات وسيلة للانتعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة .

9- وجود صعوبات إدارية وبيروقراطية مثل كثرة وتنوع الوثائق وبطء الإجراءات الإدارية .

- الاقتراحات :

بناء على الاستنتاجات والملاحظات من هذه الدراسة وليتحسين مستوى أداء الجهاز المصرفي والوصول الى أهداف ترفع من اقتصادنا وتزيد من مركزنا المالي أمام الدول المتقدمة نوصي بما يلي :

1- اعتماد الشفافية والنزاهة مع كل المشاريع الاستثمارية.
2- دراسة السوق المحلية للبلاد لتحديد فرص الاستثمار الأكثر فعالية في الاقتصاد الوطني.
3- إدخال مرونة معتبرة على التشريعات والقوانين وتكيفها وفق الحالات والمستجدات الاقتصادية.
4- التقليل من مدة دراسة ملفات طلب القرض.
5- استعمال تكنولوجيا أكثر في د راسة الملفات ما قد يؤدي إلى سرعة تنفيذها وبذلك زيادة المشاريع المقامة.

- أفاق البحث :

بعد اتمامنا لهذا البحث بالقيام بدراسة ميدانية لواحد من البنوك الأجنبية والذي يمثل في بنك سوسيتي جينيرال والذي يتمتع بتقنيات وخبرة كبيرة في المجال المصرفي نتيجة لكبر شبكته وتوسعه في مختلف البلدان في العالم، وبما أن البنوك الأجنبية تعد جديدة نوعا ما في الجزائر ولا تساهم بشكل كبير جدا في تمويل الاقتصاد بالرغم من فعاليتها في سوق الائتمان، فان هذا الموضوع يشكل تمهيدا لعدة لدراسات أخرى نقترح الدراسة التالية:

- **مساهمة البنوك التجارية الأجنبية في تمويل خطط التنمية الاجتماعية.**

ملخص

ملخص:

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة كبيرة في الاقتصاد الجزائري باعتبارها أداة ضرورية في عملية التنمية و لكن المؤسسات الصغيرة في الجزائر لازالت تعاني من نقص في مصادر التمويل و التي تسعى لتنويعها من خلال خلق وسائل جديدة او الوسائل المتاحة حاليا الوسائل المتاحة حاليا مثل التمويل البنكي من خلال استقطاب البنوك الأجنبية لفتح فروع لها بالجزائر ومن خلال بحثنا قمنا بدراسة العلاقة بين هذه البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي من خلالها توصلنا إلى ان البنوك الأجنبية تمثل مصدر جيد تتزايد أهميته من خلال نوعية خدماته التي تؤدي الى تأهيل عال في تسيير هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية :التنمية الاقتصادية – المؤسسة الصغيرة و المتوسطة البنوك الأجنبية -التمويل البنكي- النظام البنكي.

Résumé:

les PME ne cessent de se développer dans l'économie algérienne ces dernières années suite aux dernières réformes économiques et institutionnelles. Seulement le problème de financement de ces PME persiste.

A travers ce travail de recherche présenter le rôle des banques étrangères notamment françaises dans le financement des PME.

Les résultats montrent qu'en plus du financement, ces PME profitent pour augmenter leur rendement managérial.

Mots clés: développement économique - les PME- les banques étrangères- financement bancaire- système bancaire.

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادرو المراجع :

1. الطاهر لطرش : تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، 2000 .
2. شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996 .
3. بلعبيدي عايدة عبير ، اثر البنوك الاجنبية في تمويل الاقتصاد ، جامعة بسكرة ، 2005
4. قريد عمر ، دور الانشطة التسويقية المتكاملة ، جامعة بسكرة ، 2003 .
5. سليمان ناصر ، النظام المصرفي الجزائري ، جامعة شلف .
6. زقرير عادل ، تحديث الجهاز المصرفي العربي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2007 .
7. موسى سعيد ، المالية الدولية ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، 2003 .
8. ياسر المومني ، اثر البنوك الاجنبية ، دار النشر و التوزيع ، الجزائر .
9. محمد العربي ساكر ، التمويل البنكي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة .
10. لوكادير مالحة .دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون . تحت اشراف : د .اقلولي ولد رابح صافية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية . جامعة مولود معمري .تيزي وزو 12 / 03/ 2012 .
11. المادة 04 من القانون رقم01 - 18 مؤرخ في 12 / 12 /2001 ، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ج - ر عدد 77 . الصادر في 15 / 12 / 2001 .
12. قانون رقم 88 / 01 مؤرخ في 12 / 01 /1988 يعدل و يتمم الامر رقم 75 / 59 المؤرخ في 26 / 09 / 1975 المتضمن القانون التجاري و يحدد القواعد الخاصة مطبقة على المؤسسات العمومية ج. ر عدد 2 صادر في 13 /01/ 1988
13. قانون رقم 88 / 04 مؤرخ في 12 / 01 /1988 معدل و متمم للامر رقم 75 / 58 المؤرخ في 26 / 09 / 1975 المتضمن القانون التجاري ج. ر عدد 2 صادر في 13 جانفي 1988.
14. الامر رقم 01 – 04 مؤرخ في 20 اوت 2001 ، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خوصصتها ج .ر عدد 47 سنة 2001
15. الامر رقم 03 / 03 مؤرخ في 19 جويلية 2003 ، المتعلق بالمنافسة ج .ر عدد 43 الصادر في 20 /07/ 2003 .
16. سليمان وعواطف محسن .تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية. بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير أيام 23 -24 فيفري 2011 ، غرداية . الجزائر .
17. براهيمي سمير .دور بحوث التسوق في اتخاذ القرارات التسويقية .دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سطيف. مذكرة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير . تحت إشراف: د محمد الطاهر درويش .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية .جامعة العربي بن مهيدي – ام بواقي 2009 – 2010 ،
18. إسماعيل مناصرية . نصيرة عقبة " .أثر أساليب التدريب الحديثة في تفعيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ". مجلة العلوم الإنسانية. جامعة محمد خيضر.بسكرة .العدد 15 أكتوبر 2008 .

19. محمد كمال خليل الحمزاوي .اقتصاديات الائتمان المصرفي. دار المعارف. مصر. 2000 .
20. عثمان لخلف.واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها. دراسة حالة الجزائر .أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تحت إشراف: أ.ظواهر محمد تهامي .كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .جامعة الجزائر 2003 – 2004 ،
21. فوزي شوق و السعيد بريكة. دراسة تحليلية لواقع.م.ص.م، في الجزائر للفترة (2006 – 2011) . ملتقى وطني ثاني حول م. ص.م والتنمية المستدامة ، واقع و افاق – 13 – 14 نوفمبر 2012 جامعة ام بواقي – الجزائر –
22. محمد عبد أبو سمرة. إدارة المشروعات . دار المعارف.الأردن . 2010 .
23. عمار عموره.شرح القانون التجاري الجزائري "الأعمال التجارية.التاجر.الشركات التجارية" . دار المعرفة.الجزائر.

24. نادية فوضيل. شركات الأموال في القانون الجزائري. ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر. 2003 .
25. محمد فريد العريني . محمد سيد الفقهي.القانون التجاري والأعمال التجارية . دار الفكر للنشر.لبنان . 2010 .
26. عمران عبد الحكيم. استراتيجية البنوك في تمويل م.ص.م . مذكرة لنيل درجة الماجستير.تحت إشراف: د. صالح صالحي .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية. جامعة محمد بوضياف.المسيلة. نوقشت في 16 / 5 / 2007 .2006 / 2007 .
27. حمزة بوكفة .أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. مذكرة ماجستير في علوم التسيير تحت إشراف. د جرمان الربيعي . كلية العلوم الاقتصادية . جامعة العربي بن مهيدي.أم البواقي 2011 / 2012 .
28. حركات السعيد .برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. ملتقى وطني ثاني حول المؤسسات ص و م و التنمية المستدامة . يومي 13 – 14 نوفمبر 2012 . كلية العلوم التجارية و الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي.أم البواقي.
29. فايز جمعه صالح النجار وعبد الستار محمد علي. الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة. دار الحامد للنشر والتوزيع.الأردن. 2006 .
30. محفوظ جبار.المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويليا. دراسة حالة م.ص.م في ولاية سطيف.مجلة العلوم الإنسانية .جامعة محمد خيضر .بسكرة. العدد 05 – 2003.
31. عبد المطلب عبد الحميد.اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.الدار الجامعية. مصر 2009 .
32. بلعزوز بن علي.ألفي محمد.إشكالية تمويل م.ص.م في طل مقررات لجنة بازل. 2 الملتقى الدولي حول متطلبات م.ص.م في الدول العربية.جامعة الشلف. 2006 .
33. نبيل جواد.إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.الطبعة الأولى.الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.لبنان. 2007 .

34. السعيد بريش.عبد اللطيف بلغرسه.إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول.بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية أيام 16 - 17 افريل 2007 . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية.جامعة حسيبة بن بوعلي.الشلف.
35. كاسر ناصر المنصور.شوقي ناجي .إدارة المشروعات الصغيرة.الطبعة الأولى. دار حامد للنشر .الأردن. 2000 .
36. القانون رقم 01 /18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
37. زبير عياش .تأثير تطبيق اتفاقية بازل على تمويل م.ص.م"حالة أم البواقي " . مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير.تحت إشراف. د.احمد بوراس..كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .جامعة العربي بن مهيدي.أم البواقي.2011 -2012 .
38. صفوت عبد السلام عوض الله .اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع و التنمية.دار النهضة العربية. مصر . 1993 .
39. غالم عبد الله و سبع حنان. واقع م.ص.م.في الجزائر ودورها في الاقتصاد الوطني . ملتقى وطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 5 -6 – ماي 2013 . كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير . جامعة الوادي .
40. مرزوقي نوال.معوقات حصول م.ص.م الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و 14000 . دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية. مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية. تحت إشراف د. بوهزة محمد..كلية العلوم الاقتصادية. جامعة سطيف 2009 – 2010 .
41. بوسنة كريمة.البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل م.ص.م الجزائر. مذكرة لنيل شهادة الماجستير.تخصص مالية . تحت إشراف د. مليكي سمير بهاء الدين..كلية العلوم الاقتصادية .جامعة بلقايد تلمسان2010 - 2011 .
42. غياط شريف . بوقموم محمد. التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل م.ص.م في الدول العربية . يومي 17 -18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي . الشلف .الجزائر.
43. العايب ياسين. إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية " دراسة حالة م.ص.م في الجزائر. " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية. تحت اشراف د.عبد الحق بوعتروس.كلية العلوم الاقتصادية و التجارية. جامعة منتوري قسنطينة 2010 – 2011 .
44. رابح حميدة. إستراتيجية وتجارب ترقية دور م.ص.م في دعم النمو وتحقيق التنمية. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . تحت اشراف . د بوهزة محمد . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية . جامعة فرحات عباس سطيف . نوقشت في 2010 . 2011 .
45. بابا عبد القادر . مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومعوقاتها في الجزائر. ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17 -18 افريل 2006. جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف. الجزائر.

46. شعيب أتشي.واقع وأفاق م.ص.م في الجزائر في ظل الشراكة الاورو جزائرية . مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. تحت اشراف د . مراد بوكلة . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية . جامعة الجزائر ، 2007 -2008
47. دادان عبد الوهاب.دراسة تحليلة للمنطق المالي لنمو م.ص.م .في الجزائر نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية. مذكرة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية.تحت إشراف د.قوي عبد المجيد..كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.نوقشت 7 – 6 -2008
48. فريدة بوشيرة . التمويل الاداري ، دار النشر و التوزيع ، جزء ثاني ، 1945 ،
49. اشرف محمد دوابة. إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية . مداخلة ضمن ملتقى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . يومي 17 -18 افريل 2006 كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الجزائر ،
50. كنجو عبدو كنجو. الإدارة المالية. الطبعة الأولى .دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .الأردن . 1997 .
51. جميل احمد توفيق . أساسيات الإدارة المالية. الدار الجامعية .دون سنة نشر .
52. محمد صالح الحناوي.السيد عبد الفتاح عبد السلام.المؤسسات المالية البورصة و البنوك التجارية.الدار الجامعية . 1988 .
53. رضوان وليد العمار.أساسيات في الإدارة المالية . دار المسيرة للنشر والتوزيع.الأردن. 1997 . ص 192 .
54. مفتاح محمد عقل.مقدمة في الإدارة المالية والتحميل المالي.الطبعة الثانية . دار المستقبل للنشر والتوزيع.الأردن.
55. حيوله إيمان.وسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية. مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير تخصص إدارة أعمال.تحت إشراف د .ناصر مراد ..كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة سعد دحلب .البليدة . 2004 – 2005 .
56. فيصل جميل السعايدية .فضال عبد الله فريد . الملخص الوجيز للإدارة المالية والتحليل المالي .ط.1 مكتبة العربي للنشر والتوزيع 2004 .
57. صلاح الدين حسن السيسي .قضايا اقتصادية معاصرة. دار غريب.القاهرة 2002 .
58. عبد اللطيف مصطفى ، دور البنوك و فعاليتها ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2006
59. احمد صلاح عطية ، محاسبة الاستثمار و التمويل في المنشاة المالية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2010 .
60. محمد عبد الفاتح الصيرفي ، ادارة البنوك ، الطبعة الاولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2006 .
61. محمود سحنون ، دروس الاقتصاد النقدي و المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة ، 2003
62. محمد سعيد انور سلطان ، ادارة البنوك ، الدار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، 2005 .
63. زياد رمضان ، محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2006 .

64. ضياء مجيد ، اقتصاديات النقود و البنوك ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2008 .
65. عبد الوهاب يوسف احمد ، التمويل و ادارة المؤسسات المالية ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2008 .
66. حسين محمد سمحان ، سهيل احمد سمحان ، النقود و المصارف ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الاردن ،2010 .
67. عبد الحكيم عمران ، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رسالة ماجيستير (غير منشورة) ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر ، 2006 .
68. احمد بوراس ، تمويل المنشآت الاقتصادية ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، 2008 .
69. قاسم نايف علوان ، ادارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2012 .
70. بوفليح نبيل ، التمويل الاسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات ، كلية الادب و العلوم الانسانية ، الجزائر .
71. عمري ريمة ، اليات تمويل المؤسسة قطاع التعليم العالي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2007.